

في
المعركة



خارج العقبة

حمدي حافظ

محمد عبد الرزاق خليل

S
55

H



خارج العقبة

حمدي حافظ
محمد عبد الرازق خليل

مقدمة

يصدر هذا الكتاب في الوقت الذي تشهد فيه الدوائر الاستعمارية الغربية التي تحتمى وراءها دولة العصابات المغتصبة ، اسرائيل ، بحملة تزيف واسعة النطاق يقصد بها تشكيك الرأي العام العالمي في الحق الثابت للجمهورية العربية المتحدة لممارسة سيادتها على مضيق تيران - مدخل خليج العقبة - والذي يقل عرضه بكامله عن ثلاثة أميال تقع كلها - بالطبع - داخل حدود مياه مصر الإقليمية ...

وحملة التشكيك الاستعمارية الصهيونية هذه بشأن خليج العقبة ومضائق تيران هي الورقة الثانية التي تحاول أن تلعبها اسرائيل ومن وراءها بعد أن خسروا ورقتهم الأولى التي حاولوا قبل ذلك استغلالها بمحاولة التشكيك أيضا في حق الجمهورية العربية في طلب سحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة من أراضيها ، وهي الحملة التي تحطمت قبل أن تقف على قدميها وتبددت قبل أن تشب عندما قرر السكرتير العام للأمم المتحدة ، يوثانت ، تلبية طلب حكومة القاهرة فورا ، عملا بنصوص ميثاق الأمم المتحدة وبنصوص قرار الجمعية العامة الخاص بإنشاء هذه القوات والذي نص على ضرورة موافقة مصر وقبولها كشرط لا بد منه لتواجد تلك القوات على أراضيها ... وبعد أن سحبت مصر هذه الموافقة لم يكن هناك بد من سحبها ...

وعلى أي حال ، فيجدر أن نبرز هنا حقيقة هامة

أوضحها السيد الرئيس - جمال عبد الناصر ، قائد النضال العربي ، في المؤتمر الصحفي العالمي الذي عقده في القاهرة يوم ٢٨ مايو ١٩٦٧ ، وهي أن المشكلة التي نعيش فيها الآن جميعاً ، ونهتم بها ، ليست مشكلة مضائق تيران وليست مشكلة سحب قوات الطوارئ .. فهذه كلها عوارض لمشكلة أكبر وأخطر ، تلك هي مشكلة العدوان الذي وقع وما زال وقوعه مستمرا على وطن من أوطان الشعوب العربية في فلسطين ، وما يعنيه ذلك من تهديد قائم بانه مستمرار ضرر أوطانها جميعاً ..

أما مضائق تيران - كما أعلن السيد الرئيس - فهي مياه اقليمية مصرية .. ولقد طبقنا عليها حقوق السيادة المصرية ، ولن نستطيع قوة من القوى - مهما بلغ جبروتها - ان تمس حقوق السيادة المصرية أو تدور حولها ..

وخليج العقبة ، كما قال الرئيس جمال عبد الناصر في اجابته على سؤال ل أحد الصحفيين في مؤتمره الصحفي العالمي ، هو أرض مصرية .. والخليج كله عرضه أقل من ٣ أميال ، وموجود بين ساحل سيناء وجزيرة تيران .. جزيرة تيران مصرية ، وساحل سيناء مصرى .. فاذا قلنا ان المياه الاقليمية ٣ أميال ، فهي مياه اقليمية مصرية .. واذا قلنا انها ٦ أميال فهي مياه اقليمية مصرية ، واذا قلنا أنها ١٢ ميل فهي مياه اقليمية مصرية ..

ومضى السيد الرئيس يقول :

« والممر اللى بتمر فيه البواخر ، بتمر على مسافة أقل من ميل من السواحل المصرية في سيناء .. وعلى هذا الاسساس ، فنحن لم نسمح في الماضي - قبل سنة ٥٦ - للسفن الاسرائيلية أنها تستخدم خليج العقبة .. وكنا بنفتش كل المراكب اللى بتعدى هذا المضيق وفاتحين نقطة جمر ك

.. المراكب الامريكاني فتشناها ، والمراكب الانجليزى
فتشناها ، والمراكب الفرنساوى فتشناها .. كل هذا الكلام
استمر حتى سنة ١٩٥٦ .

» وفي سنة ٥٦ حصلت حرب السويس وصدر أمر
يوم ٣١ أكتوبر باخلاء سيناء والانسحاب من سيناء لمواجهة
العدوان البريطانى - الفرنسى .. وعلى هذا الاساس سحبنا
قواتنا كلها من سيناء ، ورجعت قواتنا فى الأسبوع الماضى
.. رجعت ، فهل اذا عدنا نترك حقنا لا نباشره ؟ .. نترك
مياها الاقليمية لا نباشر سيادتنا عليها ؟ ..

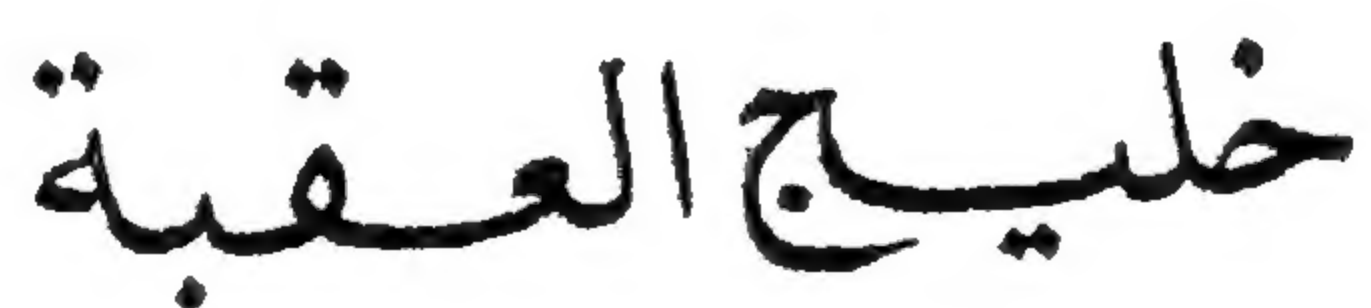
((احنا عدنا ، حقنا سنباشره ، مياها الاقليمية
سنباشر حقوقنا عليها .. واعتقد ان الكلام الى بيتقال هو
العمل العدوانى ، وان المرور فى خليج العقبة - فى مياها
الاقليمية - يعتبر اختراقا لسيادتنا ، وهو العمل العدوانى
الموجه الينا وسنقاومه بكل قوة)) ..

بتلك العبارات أوضح الرئيس جمال عبد الناصر ،
قائد المعركة وزعيم النضال العربى ، حق مصر الثابت فى
ممارسة سيادتها على مياه مضائق تيران وخليج العقبة ،
وفند حجج العدو الواهية ولم يدع مجالا لاية ادعاءات أو
تخرصات .. وكان السيد محمود رياض ، وزير خارجية
الجمهورية العربية المتحدة قد أصدر تصريحاً فى يوم ٢٥
مايو ١٩٦٧ ، فند فيه هو أيضا ادعاءات المسئولين فى
بريطانيا وأمريكا ومزاعمهما بأن « مضيق تيران يجب أن
يعتبر ممرًا مائيا دوليا » وقال وزير الخارجية فى تصريحه
ان الجمهورية العربية المتحدة سبق ان أكدت أمام الجمعية
العامة للأمم المتحدة - اثناء بحثها لموضوع انسحاب القوات
المعتدية على مصر عام ١٩٥٦ - ان العدوان الثلاثى لا يمكن
ان يرتب أية آثار من شأنها ان تكافئ المعتدى على عدوانه

• • وهذا أكدته أيضا قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة • •
واضاف السيد محمود رياض يقول ان الجمهورية
العربية المتحدة ستظل تسمح « بالمرور البرى » فى مضيق
تيران • • الا أن وصف « المرور البرى » لا ينطبق على
اسرائيل ولا يمكن لنا السماح بمرور سفنها على بعد أقل
من ميل واحد من شواطئنا أو مرور أسلحة أو مواد
استراتيجية تساعد على دعم قوى العدوان • • وان هذا
الموقف يتفق تماما مع أحكام القانون الدولى • •

ولعل هذا الكتاب الذى يتضمن عرضا علميا وموضوعيا
شاملا لجميع النواحي المتعلقة بموضوع العقبة ، بما فى ذلك
الاسانيد والحجج القانونية التى لا تدع مجالا لأى شك فى
حق الجمهورية العربية المتحدة الشرعى فى ممارسة سيادتها
على هذه المياه العربية • • وما أوردناه فيه من أقوال ممثلى
الدول الاعضاء فى مجلس الأمن عند بحث هذا الموضوع
أمامها عام ١٩٥٦ • • وأخيرا - وليس آخرا - خطاب الرئيس
جمال عبد الناصر الذى ألقاه فى القوات العربية المسلحة يوم
٢٢ مايو ١٩٦٧ ، والذى أوردناه بكامله لما له من أهمية
خاصة وما يتضمنه من توضيح لجوانب المشكلة • • • لعله
يكون اسهاما فى تعريف الراى العام العالمى ، والعربى بصفة
خاصة ، بكل ما يحيط بهذا الموضوع الذى تريد القوى
الاستعمارية والصهيونية أن تتخذه - افتئاتا وبهتاناً -
ذريعة للتشكيك فى حقوق العرب ولاظهار دولة البغى
والعدوان - اسرائيل - بمظهر الضحية المعتدى عليها
واستدراار العطف عليها فى هذه المرحلة المصيرية من مراحل
كفاح العرب من أجل تأكيد حقوقهم المشروعة •
والنصر لنا باذن الله • • •

المؤلفان



خليج العقبة

يمتد خليج العقبة من شمال البحر الاحمر منحرفا نحو الجهة الشمالية الشرقية بطول ٩٨ ميلا ، ويعرض يتراوح بين سبعة أميال وأربعة عشر ميلا . وتحف بشواطئه الجبال الصخرية والجرانيتية التي تمتد في الارض من شمال الخليج حتى البحر الميت .

وفي اغلب اوقات السنة تهب رياح شمالية شرقية قوية على الخليج فتجعل الملاحة صعبة فيه الى حد كبير . ولا تخف حدة الرياح سوى في شهرى ابريل ومايو وهما أنسب شهرين لمرور السفن فى الخليج .

مدخل الخليج (انظر الخريطة ص ٧)

يكاد يكون مدخل الخليج مغلقا جغرافيا بجزيرة تيران التي تتكون فى الواقع من صخور ممتدة فى قاع البحر . وتبعد هذه الجزيرة عن الشاطئ المصرى نحو اربعة اميال ولكن الملاحة لا تكون آمنة الا اذا حاذت السفن المارة بهذا المضيق المائى الساحل على بعد لا يزيد عن ميل واحد ، بل ان على هذه السفن ان تمر بمحاذاة منطقة « رأس نصرانى » حتى تأمن الاصطدام بالعوائق الصخرية

العديدة التى لا تبدو فوق سطح البحر ، ولذلك فان الممر المائى الصالح للملاحة لا يكاد يتجاوز ميلا واحدا . وهذا الممر - فضلا عن هذا كله - عرضة للرياح والتيارات البحرية القوية بصفة مستمرة .

أما جزيرة تيران ذاتها فيتراوح طولها بين سبعة وثمانية أميال ، ولا يزيد عرضها على خمسة أميال . ويبلغ أقصى ارتفاع لصخورها ١٦٧٠ قدما ، وعن طريق هذا الارتفاع يتمكن الملاحون من الاهتداء الى الجزيرة عند الدخول فى الخليج او الخروج منه ، بل انه يهدى المتجهين الى خليج السويس ايضا .

وكما سبق القول فان الجزيرة تبعد اربعة اميال عن ساحل شبه جزيرة سيناء ، ولذلك فان احدا لا يقطن هذه الجزيرة سوى بعض الوحوش الضارية التى لا تجد من الماء الا الامطار المتخلفة فى الفجوات الصخرية والتى ينمو العشب الى جوارها .

وتقع جزيرة صنافير على بعد ميلين شرق جزيرة تيران . وهى جزيرة صخرية ايضا وان كانت لها بعض الجوانب الرملية . وعلى بعد سبعة او ثمانية اميال من جزيرة صنافير شرقا تقع جزيرة شوشة التى تبدو فى الافق كأنها مكونة من صخور حمراء وصفراء .

وعلى بعد سبعة اميال من جزيرة شوشة الى الشرق تقع جزيرة بركان وتتكون من صخور منفصلة بعضها عن البعض الآخر بحيث تبدو كأنها تتألف من اكثر من جزيرة صغيرة .

ويبدأ الساحل الشرقى لجزيرة سيناء - والممتد فى خليج العقبة - برأس محمد ، وعلى مسافة ثمانية اميال من الرأس الى الشمال فى مدخل الخليج يقع ميناء شرم الشيخ الصغير ، وقد سمي بهذا الاسم نسبة الى أحد الأولياء المقام له ضريح هناك فى نهاية الخليج الصغير الذى يقع عليه الميناء .

والمياه الى جوار شرم الشيخ عميقة حتى لتصل الى شاطئ
الميناء الصخري نفسه وتحف بالميناء الجبال الصخرية التي ترتفع
الى ما بين ثلاثة وخمسة آلاف قدم . ولا توجد هناك مياه صالحة
للشرب غير المياه التي يمكن استخراجها من الابار .

واذا كان طول الخليج يبلغ ١٦٠ كيلو مترا اى حوالى ٩٨
ميلا فان الساحل يبلغ طوله ٣٧٠ كيلو مترا وهو موزع بين اربع
دول :

المملكة العربية السعودية ، والمملكة الاردنية الهاشمية ،
والجمهورية العربية المتحدة ، واسرائيل - التي احتلت بطريقة غير
شرعية جانبا من رأس الخليج على ما سيأتى فيما بعد .

ميناء العقبة وايلات

فى الطرف الشمالى الشرقى للخليج يقع ميناء العقبة فى
الارض الاردنية ، وقد حاول اليهود فى اعقاب حرب فلسطين
احتلال هذا الميناء فأحدث هذا الاحتلال ضجة انتهت بعدم تمكن
دخول القوات الاسرائيلية الى هذه المنطقة ولكنها احتلت جزءا من
الساحل الى جانب العقبة طوله نحو خمسة اميال ويسمى
« ام شرش » وهو الجزء الذى اطلقت عليه اسرائيل فيما بعد
اسم « ايلات » .

ولم يكن هذا هو الحادث الوحيد الذى لفت انظار العالم الى
اسم هذا الميناء الصغير فى مظهره العظيم الاثر فى موقعه الجغرافى
والاستراتيجى معا . اذ تقع العقبة على رأس الخليج وتلتقى عندها
حدود أربعة بلاد : السعودية ، والاردن ، والجمهورية العربية المتحدة
واسرائيل . وهى لقربها من البحر الابيض المتوسط - اذ لا تزيد
المسافة بينها وبين غزة عن ١٤٠ ميلا - قد اكتسبت أهمية بوصفها
مفتاحا لطريق قصير موصل بين البحرين الاحمر والابيض .

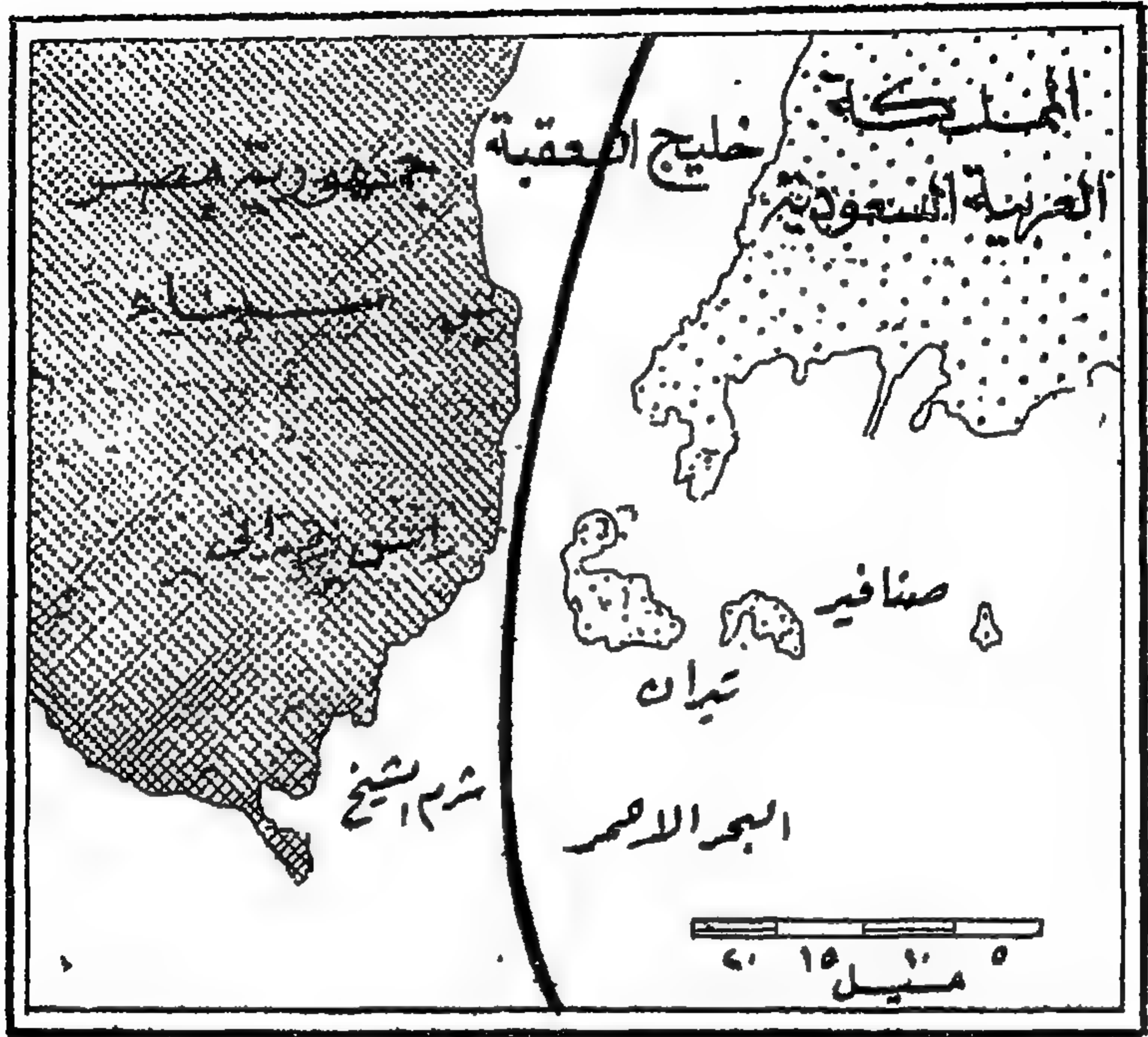
وقد كان ميناء العقبة ذاته داخلا فى الوطن المصرى وتطوق سواحله مياه مصر ، ولم يكن أحد يفكر حينذاك فى وجوده الى ان ظهر فى نهاية القرن التاسع عشر عامل سياسى جديد جعل تركيا تراجع سياستها وكان ذلك فى سنة ١٨٩٢ فى عهد الخديو عباس حين ارادت تركيا الاستيلاء على ذلك الميناء وعلى جانب من شسبه جزيرة سيناء ، ولكن لم يتيسر للباب العالى فى اسطنبول ذلك ، لانه كان قد صرح للحكومة المصرية بوضع عدد كاف من الجنود فى تلك المنطقة وفى مناطق اخرى من جزيرة سيناء لحماية مرور المحمل المصرى أثناء الحج مخترقا سيناء ومارا بالعقبة .

على أن منطقة العقبة وضعت بعد ذلك تحت ولاية الحجاز بحكم سيادة تركيا على كل من مصر والحجاز فى ذلك الوقت . . وكان من الطبيعى ان يرد هذا الثغر الى مصر بعد انتهاء الولاية العثمانية ونزول تركيا عن جميع حقوقها فى البلاد العربية فى اعقاب الحرب العالمية الاولى .

وهكذا ضاعت العقبة من مصر كما ضاعت مصوع وزيلع وبربره من قبل نتيجة للمؤامرات الاستعمارية التى كانت تهدف الى تمزيق الدولة المصرية الفتية .

وفى عام ١٩٠٥ - وكان المصريون لا يزالون فى العقبة - حاولت تركيا ان تقصى المصريين عن منطقة العقبة فأرسلت قوة احتلت مركز طابا فى غرب العقبة وداخل حدود مصر ، فتدخلت الحكومة البريطانية وبدأت المفاوضات بينها وبين مصر وتركيا بشأن تقرير الحدود بصفة نهائية الى ان تم الاتفاق فى سنة ١٩٠٦ على الحدود الحالية بعد ان انسحب الاتراك من طابا .

ثم عادت مسألة العقبة تظهر للمرة الثالثة فى الحرب العالمية الاولى حين اعلن الشريف حسين أمير مكة هو وأبناؤه الثورة على الاتراك ،



الخط الراسي الواقع في منتصف الخريطة يعين الطريق الوحيد الذي يمكن للسفن السير فيه بين تيران وساحل سيناء الشرقي على بعد يقل عن ميل منه فقط !

فقام نجله الأمير فيصل ومعه عدد من الضباط على رأس قوة من العرب بتدمير السكك الحديدية لمحاصرة الحاميات التركية التي كانت تحتل المدن والمواقع الاستراتيجية في البلاد العربية . وكان اهم نصر احرزه العرب الثائرون على الاتراك فى اول الامر نجاحهم فى الاستيلاء على ميناء العقبة فى صيف سنة ١٩١٧ . ومنذ ذلك الوقت أصبحت العقبة وما حولها من أرض شرق الاردن الحالية جزءا من الحجاز الى أن تكونت امارة شرق الاردن فى سنة ١٩٢٣ ، وبموجب اتفاق مع الملك عبد العزيز آل سعود فى معاهدة جدة سنة ١٩٢٧ أصبحت العقبة تابعة لشرق الأردن .

ومن ذلك يتبين ان العقبة ميناء عربى بحت ، وأن خليج العقبة يعد بحيرة عربية اسلامية ، فاذا ما تسلطت عليه دولة معادية تعرضت مصر وقناة السويس لاشد الاضرار .

الغرض من انشاء ايلات :

عندما انشأت اسرائيل ميناء ايلات الى جوار ميناء العقبة كانت تهدف من وراء ذلك الى غرضين : عسكرى وتجارى ، بحيث ينفتح أمامها فى وسط البحيرة العربية طريق بحرى آخر غير طريق البحر الأبيض المتوسط الى البحر الأحمر والمحيط الهندى وجنوب افريقيا .

وقد كانت حالة سواحل مصر الشرقية وشبه جزيرة سيناء قبل وجود اسرائيل فى ايلات مستتبة الامن والهدوء لوقوعها بين دول صديقة ، أما وقد احتلت القوات الاسرائيلية المنطقة التى احتلتها وظهر سوء طويتها فى استمرار احتلالها بصفة دائمة فقد استلزم ذلك سرعة عمل الاحتياطات اللازمة من جانب الحكومة المصرية فى مدخل خليج العقبة ، لأنه يقع فى الميساء الاقليمية المصرية . وهو أيضا المدخل الذى يقع بين « رأس نصرانى » وجزيرة تبران كما سبق البيان .

وقد كان من بين الاحتياطات التي اتخذتها مصر وضع قوة مسلحة في مدخل الخليج تضمن المحافظة على حقوقها وممارسة هذه الحقوق القانونية ، وكذلك وضع قوات عند اللزوم في جزيرتي تيران وصنافير .

الملاحه فى الخليج :

طالبت اللوائح المصرية جميع السفن التى تريد المرور بمضايق تيران باخطار السلطات المصرية بمرورها فى مدة لا تقل عن ٧٢ ساعة قبل المرور ، مع بيان تفصيلى عن شحناتها واتجاهها وركابها ، ذلك لأن المرور فى تلك المضائق يعتبر مرورا فى مياه اقليمية مصرية . على أن مصر قد استعملت حقوقها القانونية فى منع مرور بعض السفن التى تتصرف بما يتعارض واللوائح المصرية .

ففى أول يوليو سنة ١٩٥١ حاولت السفينة البريطانية « آمباير روش » المحملة بشحنة من الأسلحة المرور فى المضيق فمنعتها السلطات المصرية .

وفى ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٣ حاولت السفينة الامريكية «الببون» المحملة بشحنة من القمح المرور فى الميناء ايضا فمنعتها السلطات المصرية اول الامر ، ولكنها عادت فسمحت لها به بعد ان تبين انها غير متجهة الى ايلات بل الى العقبة لتقديم القمح كهدية الى المحتاجين له فى ذلك الميناء .

وفى أول يناير ١٩٥٤ منعت القوات المصرية الباخرة الايطالية ماريا انتونيا من المرور فى خليج العقبة فى طريقها الى ايلات قادمة من مصوع ، واضطرت السفينة الى العودة .

وفى ١٠ أبريل سنة ١٩٥٥ حاولت السفينة البريطانية « أرجوبيك » المرور فى المضيق ، غير عابثة بتعليمات السلطات المصرية التى اضطرت الى مقاومتها بالقوة فأصابتها فى مقدمتها .

وفي ٣ يوليو سنة ١٩٥٥ منعت السلطات المصرية الباخرة البريطانية « آنشن » من المرور في المضيق .

مصر تمارس حقوقها :

وقد أثار موضوع الباخرة امباير روش تائرة الدول الاستعمارية وانتهى الأمر بعرضه على مجلس الامن .

وفي ١٠ يوليو سنة ١٩٥١ أعلن مستر هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم ان السفينة البريطانية « امباير روش » قد أوقفتها سفينة من سفن البحرية المصرية في المداخل المؤدية الى خليج العقبة في اول يوليو من تلك السنة واحتجزت السفينة البريطانية مدة ٢٤ ساعة ووضع حرس مصرى مسلح على ظهرها . . وادعت وزارة الخارجية البريطانية أن الحرس المصرى استولى على مخازن السفينة وعلى بضائع تبلغ قيمتها ٢٠٠ جنيه استرليني تقريبا . وذكر مستر موريسون في مجلس العموم أيضا انه قد أعرب شخصيا عن استيائه الشديد للسفير المصرى وأن سفير بريطانيا فى القاهرة سير رالف ستيفنسون سلم احتجاجا الى الحكومة المصرية فحواه أن حكومة بريطانيا سترفع فى الوقت المناسب دعوى للمطالبة بتعويضات مائة . . .

وفي بيان آخر صدر فى ١٦ يوليو صرح مستر موريسون انه لم يتلق بعد أى رد من الحكومة المصرية بشأن الحادث . واعترف مستر موريسون بأن السفينة « امباير روش » عندما وقفت كانت داخل المياه الاقليمية المصرية ولكن خارج المنطقة الحرام التى كانت السلطات المصرية قد أعلنت عنها . وأضاف وزير الخارجية البريطانية أن سبب التأخير بين الصعود على ظهر السفينة « امباير روش » وبين تقديم مذكرة الاحتجاج هو عدم وجود قنصل بريطانى فى المنطقة فان قائد السفينة البريطانية عندما وصل الى هناك أخبر المفوضية البريطانية

فى عمان بالحدث تليفونيا يوم ٣ يوليو ، واعتبرت المعلومات التى وصلت بالبرق الى وزارة الخارجية البريطانية من عمان فى اليوم التالى غير كافية كأساس لتقديم مذكرة احتجاج مع أن السفير البريطانى فى القاهرة كان قد لفت نظر وزير الخارجية المصرية فى ٦ يوليو الى التقرير وحذره من أنه اذا تأكد هذا التقرير فإنه سيتلقى احتجاجا شديدا وعندما تلقت وزارة الخارجية البريطانية فى ١ يوليو المعلومات القائمة على أساس خطاب قائد السفينة الى أصحابها عن الحادث صدرت الأوامر للسفير البريطانى بتقديم احتجاج . ورد على تقرير من السفير بأن وزير الخارجية المصرية لم يكن موجودا صدرت أوامر جديدة بوجوب تقديم الاحتجاج فى مدة أقصاها ١١ يوليو حتى ولو كان وزير الخارجية المصرية غير موجود .

وقد ذكر مستر موريسون فى اجابته على مستر ايدن الذى صرح بأن الممر هو طريق دولى ، ولذلك فإن الحجة الخاصة بالمياه الإقليمية ليست مهمة - ذكر أنه ليس من المرغوب فيه الدخول فى تفاصيل غير لازمة حول موضوع يتضمن مناقشة دقيقة . وقد أوردت المذكرة البريطانية التى أرسلت الى مصر فى ١١ يوليو ان الحكومة البريطانية وبعض الحكومات الأخرى كان لها الحق فى ان تحتج لدى الحكومة المصرية على « التدخل فى حرية الملاحة فى قناة السويس » وأضافت المذكرة ان هذا العمل المسلح يتعارض مع القانون الدولى وتفترض حكومة انجلترا ان الحكومة المصرية ستوقع عقابا كاملا على المسئولين عن ذلك .

وقد ردت مصر بأن السفينة البريطانية « امبايرروش » ، كانت تبحر فى المنطقة الحرام وكان لدى المدفعية المصرية الأوامر بإطلاق النار فوراً ، ولكن من حسن حظ السفينة انها وقفت فى الوقت المناسب ، وأعلنت مصر ان التفتيش كان طبقا للقانون الدولى اذ انها تعتبر نفسها فى حالة حرب مع اسرائيل ، وبالتالي فإن لها

حقوق الدولة المتجارية في فرض الحصار على تلك الدولة ، واتضح
إن الحرس المصري لم يستول على معدات أو مواد من السفينة
البريطانية . وبعد أن اتضح أنه لم تكن في السفينة بضائع مهربة
لإسرائيل ، فقد سمح لها بأن تمضي في طريقها إلى العقبة وأن التأخير
لم يتجاوز ٢٤ ساعة فقط لأن السفينة المصرية كانت تنتظر أوامر من
القاهرة .

وقد أعلنت البحرية البريطانية في ١٤ يوليو أن أربعة
طرادات من أسطول البحر الأبيض المتوسط ستبحر من مالطة إلى
البحر الأحمر وستزور العقبة وعدن ، مهددة بذلك مصر وهي تستعمل
حقوقها المشروعة - وقد أثارت حادثة السفينة البريطانية حملة
شديدة في الصحف المصرية . فذكرت الصحف أنه يجب على
الحكومة المصرية أن تقاوم بشدة الضغط الانجلو إسرائيلي . واتهمت
بريطانيا باختلاق الحادثة لإرهاب مصر ومحاولة النيل من حقوق
السيادة المصرية للسيطرة على الملاحة في مياهها الإقليمية .

وقبل وقوع حادث السفينة « إمباير روش » كانت كل من
بريطانيا (في ٢٨ مايو) والولايات المتحدة (في ١٦ يونيو) وفرنسا
(في ٢٠ يونيو) وأستراليا (في أول يوليو) قد قدمت احتجاجا
للحكومة المصرية ضد القيود التي تفرضها مصر على الملاحة في قناة
السويس .

وقد اجتمعت لجنة الهدنة المصرية الإسرائيلية قرب غزة بعد
ذلك تحت رئاسة الجنرال رايلي (رئيس هيئة أركان حرب الأمم
المتحدة في فلسطين) لسماع وجهة نظر مصر في قرار لجنة الهدنة
المشتركة الذي كان قد صدر في أغسطس سنة ١٩٤٩ وهو القرار
الذي يقول إن اللجنة لها الحق في أن تلتزم من الحكومة المصرية عدم
التدخل في مرور السفن التجارية المتجهة لإسرائيل في قناة السويس

وقد أصدر الجنرال رايلي قرارا قال فيه انه يقبل وجهة النظر المصرية القائمة على أساس قانونى هو أن اللجنة غير مختصة ..

وقد أوضح رايلي فى بيان أصدرته اللجنة أنه قد تبين ان الاجراء الذى قامت به الحكومة المصرية وهو التدخل فى مرور البضائع المتجهة لاسرائيل لا يمكن أن يعد اجراء يخالف اتفاقية الهدنة التى أشارت فى وضوح الى اجراءات القوات المسلحة فقط ، واذا كان الاجراء المصرى يعد عملا عدوانيا فان ذلك ليس بالمعنى الذى حددته اتفاقية الهدنة . وأعلن ان مصر اذا أصرت على فرض الحصار فان المسألة يجب عرضها على مجلس الامن أو محكمة العدل الدولية .

وفى ١٣ يونيو أرسل الجنرال رايلي تقريراً الى مجلس الامن أشار فيه الى أن هذه المسألة ليست من اختصاص لجنة الهدنة المشتركة ، لان اتفاقية الهدنة المصرية الاسرائيلية قصرت اختصاص اللجنة على الاعمال العدوانية التى قد تقوم بها القوات المصرية والاسرائيلية المسلحة .

امام مجلس الامن :

وقد اجتمع مجلس الامن فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥١ للنظر فى الشكوى المقدمة ضد مصر من الدول الاستعمارية بشأن مرور السفن فى قناة السويس وهى محملة بشحنات لاسرائيل ، ووافق فى اول سبتمبر على مشروع قرار مقدم من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة يطالب مصر برفع حالة الحصار مستغلا حادث السفينة « امبايروش » الذى كان قد وقع بعد تقديم الشكوى وقبل صدور القرار ..

وتكلم أبا ايوان مندوب اسرائيل فى مجلس الامن فى ٢٦ يوليو فنقل عن الجنرال رايلي كبير مراقبى الهدنة الفلسطينية اذ ذاك ما قاله

من أن الحصار المصري « عمل عدواني » وأنه يناقض روح اتفاقية
هدنة سنة ١٩٤٩ .

وبعد أن أكد أبا إيبان أن عمل مصر يعد أيضا انتهاكا لاتفاقية
القسطنطينية (سنة ١٨٨٨) التي تقضى بحرية الملاحة فى قناة
السويس فى الحرب والسلم على السواء ، كما يعد تعديا على سيادة
الدول البحرية المعنية وعلى إسرائيل - وأعلن أن « حكومة إسرائيل
تتطلع الى مجلس الامن لاتخاذ اجراء من شأنه أن يؤدى الى انهاء هذا
الموقف الخطير وما يتمثل فيه من خطر متزايد على مستقبل المنطقة .
بأسرها وأن مجلس الامن عندما يطلب انهاء هذه الاعمال بصفة دائمة
ودون قيد أو شرط انما ينفذ اتفاقية الهدنة نصا وروحا ، ويدعم
الصالح الدولى فى المحافظة على حرية البحار ، ويعمل على التقدم
الطبيعى وتطور الحياة الاقتصادية فى المنطقة » .

وتكلم الدكتور محمود فوزى مندوب مصر عندئذ فقال : ان
لمصر الحق كل الحق فى أن تفرض هذا الحصار طبقا للقانون الدولى .
وأشار الى أن الهدنة ليست صلحا مؤقتا ، وأن حالة الحرب ما تزال
قائمة وللدول المتحاربة بعض الحقوق ، كحقها فى أن تفرض الحصار
وفى أن تحتجز السفن المحايدة التى تحاول أن تتعدى الحصار .

وقال ان وقف السفن المتجهة الى إسرائيل وتفتيشها اجراء
ضرورى لسلامة مصر ، نظرا لعداء إسرائيل ، ورغم أن هذا الاجراء
يؤثر على بعض الدول البحرية فان الضرر الذى يصيبها طفيف .
وقال ان السفن التى تمر عبر قناة السويس لا تقف الا بصفة طارئة
ومشروعة وبأقصى تحفظ ، وأن التفتيش لا يطبق على السفن جميعا ،
وأن الشحنات الوحيدة المتجهة لاسرائيل التى تفرض عليها هذه
القيود هى تلك التى تحتوى على أنواع معينة من المواد الحربية . وقال
ان إسرائيل قد انتهكت اتفاقية الهدنة برفضها السماح للاجئين
العرب بالعودة الى ديارهم أو تعويضهم ، كما انتهكتها بالاستيلاء على

جانب كبير من الاراضى التى كان المفروض أن تقوم فيها الدولة العربية فى فلسطين .

وتكلم المندوب البريطانى « سير جلادوين جيب » فقال ان حرية التجارة والملاحة الدولية أمر له أهمية عظمى لدى بريطانيا والدول البحرية جميعا ، ولذا فانها ينبغى أن تنظر بعين القلق العميق الى أى قيود تفرض على مرور السفن فى قناة السويس . وقد ترتب على منع ناقلات البترول من الوصول الى معامل التكرير بحيفا أن أصيبت بريطانيا بخسارة مالية كبيرة .

لم يقبل المندوب البريطانى آراء مصر فى تفسير اتفاقية القسطنطينية وحقوق الدول المتحاربة ، ورأى أنه لا داعى لان يزج المجلس بنفسه فى غمار هذه المسائل القانونية المعقدة ، وأنه ينبغى أن تسترشد مصر باتفاقية الهدنة ، وقد أوضح الجنرال رايلي ان القيود التى تفرضها تناقض روح اتفاقية الهدنة ، سواء أكانت تعد انتهاكا لها من الناحية الفنية أم لا . وقال ان بقاء هذه القيود يؤثر على استقرار المنطقة . وانه ما دام القتال متوقفا فلا يمكن القول بأن مصر تواجه أى تهديد بالهجوم من جانب اسرائيل ، ولا يمكن تأييد حجتها فى ممارسة حقوق الدولة المتحاربة .

ومضى يقول أن بقاء هذه القيود لا مبرر له على الاطلاق وأنه اذا لم تعالج الحكومة المصرية الموقف فيجب على مجلس الامن استخدام سلطته .

وقدم للمجلس مشروع القرار الذى تبنته كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فى ١٦ أغسطس - وتضمن الإشارة الى ان قرارى مجلس الامن فى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٩ ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ قد حثا الاطراف المعنية على ان تتخذ الخطوات التى من شأنها ان تؤدى الى تحقيق تسوية دائمة للمشكلة الفلسطينية .

لما أشار الى أن التقرير الذي قدمه الجنرال رايلي في ١٢ يونية
يصف فيه تدخل مصر في مرور البضائع المتجهة إلى اسرائيل عبر
قناة السويس بأنه عمل عدواني يناقض روح اتفاقية الهدنة . كما
أكد المشروع أنه ما دامت اتفاقية الهدنة ذات صبغة دائمة فليس
بوسع أى من الطرفين أن يثبت منطقياً أنه في حالة حرب فعلية أو
أن له أن يباشر حق التفتيش لتحقيق الأغراض المشروعة الخاصة
بالدفاع عن النفس .

ودعا المشروع مصر الى وضع حد للقيود المفروضة على مرور
السفن والبضائع عبر قناة السويس ، مهما يكن المكان الذي تتجه له
كما دعاها الى أن تمتنع عن كافة أنواع التدخل في الملاحة غير تلك
التي تلزم لتأمين الملاحة في القناة .

وقال السير جلادوين جيب عندما قدم المشروع أنه ليس من
الضروري أن يدخل المجلس في جدل حول المسائل القانونية
المتعلقة بالموضوع فقد كانت هناك حالة حرب من الناحية القانونية
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا لم يؤد الى أن تستمر
الدول المنتصرة في فرض قيود فترة الحرب منذ عام ١٩٤٥ . وقال
أن اتفاقية الهدنة لم يقصد بها أن تكون فترة تتخلل القتال ، بل
أريد بها وضع حد للأعمال العدوانية ومنع تجديدها . وقال أن
الدول التي تبنت المشروع لا تطلب من مصر أن تتخلى عن أى حقوق
مشروعة بل أنها ترغب في عودة الظروف الطبيعية التي تسود قناة
السويس في فترة السلم ، وهو أمر تفيد منه مصر وكل الدول التي
تعتمد في تجارتها على قناة السويس .

وتكلم مندوب فرنسا ، فرانسوا لاكوست ، فقال أن قبول
المشروع سيكون لصالح مصر والشرق الأوسط بأسره .

وقال وارين أوستن مندوب الولايات المتحدة أن إزالة القيود

التي تفرضها مصر سيكون مساهمة أكيدة في تخفيف حدة التوتر في الشرق الاوسط .

وألقى مندوبو هولندا ، وتركيا ، والبرازيل ، ويوغوسلافيا كلمات في تأييد المشروع .

وأعلن الدكتور محمود فوزي أن مشروع القرار يعد انتهاكا للقانون الدولي ، وبعض مواد ميثاق الامم المتحدة ، وانه محاولة لفرض تسوية سياسية على مصر وهذا ليس من حق المجلس . وقال انه لما كانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وهولندا أطرافا في النزاع فانه يجب عليها أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار . وهاجم في ختام كلمته السياسة البريطانية في الشرق الاوسط ، وقال انها تزيد من حدة التوتر والقلق في المنطقة

وفي ٢٧ أغسطس تقدم الدكتور فوزي بمشروع مضاد بحالة مسأله حق بريطانيا وفرنسا وأمريكا وهولندا وتركيا في التصويت على مشروع القرار الى محكمة العدل الدولية مؤكدا اعتقاده بأنه ما دامت الدول الخمس جميعا من الدول البحرية التي سبق لها أن تقدمت الى الحكومة بشكاوى على انفراد بسبب الحصار فانها تعتبر من أطراف النزاع . وقد عارض جلادوين جيب هذا الرأي مشيرا الى أن النزاع - ان أمكن أن يسمى الامر نزاعا - قائم بين مصر واسرائيل وليس بين مصر والدول البحرية كما عارضه المندوب الفرنسي الذي أعلن أن كل دولة في العالم تعنيها حرية الملاحة في قناة السويس . ولما لم يكن في استطاعة مصر أن تقدم الاقتراح رسميا - اذ انها لم تكن عضوا في المجلس عندئذ - فقد اقترح المندوب الصيني تأجيل الاجتماع مدة ٤٨ ساعة للبحث في المشروع المصري ، ووافق المجلس على ذلك .

وعندما عاد المجلس الى الانعقاد في ٢٩ أغسطس طالب المندوب

السوفييتى تسارا يكين الذى لم يكن قد اشترك فى المناقشات من قبل . . بتأجيل الاجتماع مرة أخرى حتى أول سبتمبر على أساس أن وسائل تسوية النزاع لم تستنفد بعد ، وأنه قد يكون هناك حل أفضل من الموافقة على مشروع بعد « أملاء الشروط » على مصر .

على أنه لما عقدت الجلسة فى أول سبتمبر ولم يتقدم المندوب السوفييتى بمقترحات جديدة ، وافق المجلس على مشروع القرار بأغلبية ثمانية أصوات (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وهولندا ويوغوسلافيا وتركيا والبرازيل واكوادور) ولم يعترض على المشروع أحد ، بينما امتنعت ثلاث دول عن التصويت (الاتحاد السوفييتى والهند والصين الوطنية) . .

وأعلن أبا اييان بعد الاقتراع أنه على استعداد ، للاجتماع بممثلى مصر للبحث عن تسوية لكل الخلافات المعلقة . على أن الدكتور فوزى شكك من أن المجلس قد عمد الى توجيه الانذار تلو الآخر لمصر لمحاولة ارغامها على التسليم دون قيد أو شرط .

وصرح المتحدث بلسان الحكومة فى القاهرة فى أول سبتمبر بأن مصر تعتبر قرار مجلس الامن مجرد « توصية » غير ملزمة وأعلن أن مصر لا تنوى العمل بهذا القرار .

ووافقت اللجنة السياسية للجامعة العربية بعد ذلك فى ٣ سبتمبر على قرار يعرب عن التأييد الكامل لمصر فى مسألة قناة السويس وحث الدول العربية جميعا على أن تحكم الحصار على اسرائيل .

رد مصر على الاحتجاج البريطانى :

وتسلم السفير البريطانى فى القاهرة فى ١٩ يوليو رد الحكومة المصرية على الاحتجاج البريطانى الذى كان قد قدم فى ١١ يوليو

لاحتجاز السفينة « امباير روش » وكان الرد يتضمن رفض معظم الاتهامات التي وردت في المذكرة البريطانية .

وقالت مصر ان السفينة « امباير روش » كانت في منطقة محرمة عندما طلب اليها التوقف ، ولكنها اهملت كل الاشارات التي وجهتها لها السفينة المصرية (نصر) - وزادت من سرعتها ولم تتوقف الا بعد أن أطلقت قذيفة للانذار ولم يتوجه الى السفينة الا خمسة من ضباط السفينة (نصر) ، وعندما رفض ربان السفينة أن يظهر أوراقه ، اقتيدت السفينة الى شرم الشيخ حيث أجرى تفتيشها . وجاء في المذكرة انه قد أجرى تحقيق رسمي ثبت منه أن جهاز اللاسلكي بالسفينة وغيره من محتوياتها لم يلحق به أى ضرر نتيجة لذلك . . . وجاء في ختام المذكرة ان مصر تتمسك بحقوقها في السيادة على مياهها الاقليمية تمسكا أكيدا وهي تأسف لأن هذه الحادثة قد أدت الى هذه الحملة العدائية القائمة ضدها الآن .

الموقف القانوني

ولما كان الموضوع كما هو ظاهر من مناقشات مجلس الأمن
مثار جدل قانوني ومثار خلاف .. فمن الواجب استعراض وتحديد
المقصود بالمياه الاقليمية من الوجهة النظرية ثم من الناحية التطبيقية
فى التشريع المصرى، وطبيعة حق الدول فى مياهها الاقليمية ونتائجه
وحق المرور البرى لسفن الدول الاخرى فى تلك المياه مع بيان
السوابق القضائية التى عرضت على محكمة العدل الدولية بخصوص
المياه الاقليمية عموما والمضايق خصوصا .

المياه الاقليمية :

يعترف القانون الدولى العام للدول المتاخمة للبحار بأن تبسط
سلطانها على شريط من مياه البحر يمتد الى مسافة معينة من الساحل
ويعرف هذا الشريط بالمياه الاقليمية ، وبعد نهايته يبدأ ما يطلق
عليه الفقهاء عرض البحر وهذا لا سلطان لأحد عليه .

وتختلف الدول فى تحديد مسافة ذلك الشريط المائى بل قد
يختلف التحديد فى نطاق الدولة الواحدة بحسب الغرض الذى من
أجله تريد فرض سلطانها على جزء من مياه البحر المتاخمة ، فدول
أمريكا اللاتينية مثلا تحدد ثلاث مناطق : الاولى مسافتها ٣ أميال
تدخلها فى الممتلكات الوطنية والثانية خمسة أميال لمباشرة
اختصاصها الجنائى والثالثة ١٢ ميلا لممارسة اجراءات أمنها البوليسى
والاشراف على تنفيذ قوانينها المالية .

وفى الوقت الحاضر لا يوجد تنظيم دولى عام لتحديد بمقتضاه

المسافة التى يجب الا تتعدها الدولة فى تعيينها لمياهها الاقليمية
بل يبقى لهذه مطلق الحرية فى تحديدها وفقا لما يحقق لها مصلحتها
الوطنية .

وفى هذه النقطة بالذات لم يفلح مؤتمر التقنين الذى عقد فى
مدينة لاهاي سنة ١٩٣٠ فى الوصول الى حل واحد معين نظرا لعدم
اتفاق الدول على وجهة نظر موحدة .

وعلى أية حال فان اتجاهات الدول فى هذا الصدد تتلخص فى
ثلاثة :

الاتجاه الأول :

هو الاتجاه التقليدى الذى دافعت عنه الدول الانجلو سكسونية
(الولايات المتحدة - بريطانيا - الدومنيون) وبمقتضاه تتحدد المياه
الاقليمية بثلاثة أميال بحرية .

الاتجاه الثانى :

وهو اتجاه الدول التى لم تقنع بالثلاثة أميال وانما جعلتها
أربعة (الدول الاسكندنافية) أو ستة أميال (ايطاليا) بل ان
اسرائيل ذاتها أبلغت الدول رسميا فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بأنها
قررت اعتبار حدود اسرائيل البحرية ستة أميال تحسب من مستوى
خط المياه المنخفض عن الشاطئ بحيث تعتبر هذه المسافة حدا بحريا
لاسرائيل .

الاتجاه الثالث :

يعتبر هذا الاتجاه مسافة الثلاثة أو الستة أميال ويضيف اليها
منطقة اضافية لا يظهر فيها سلطان الدولة المتاخمة على نفس الصورة

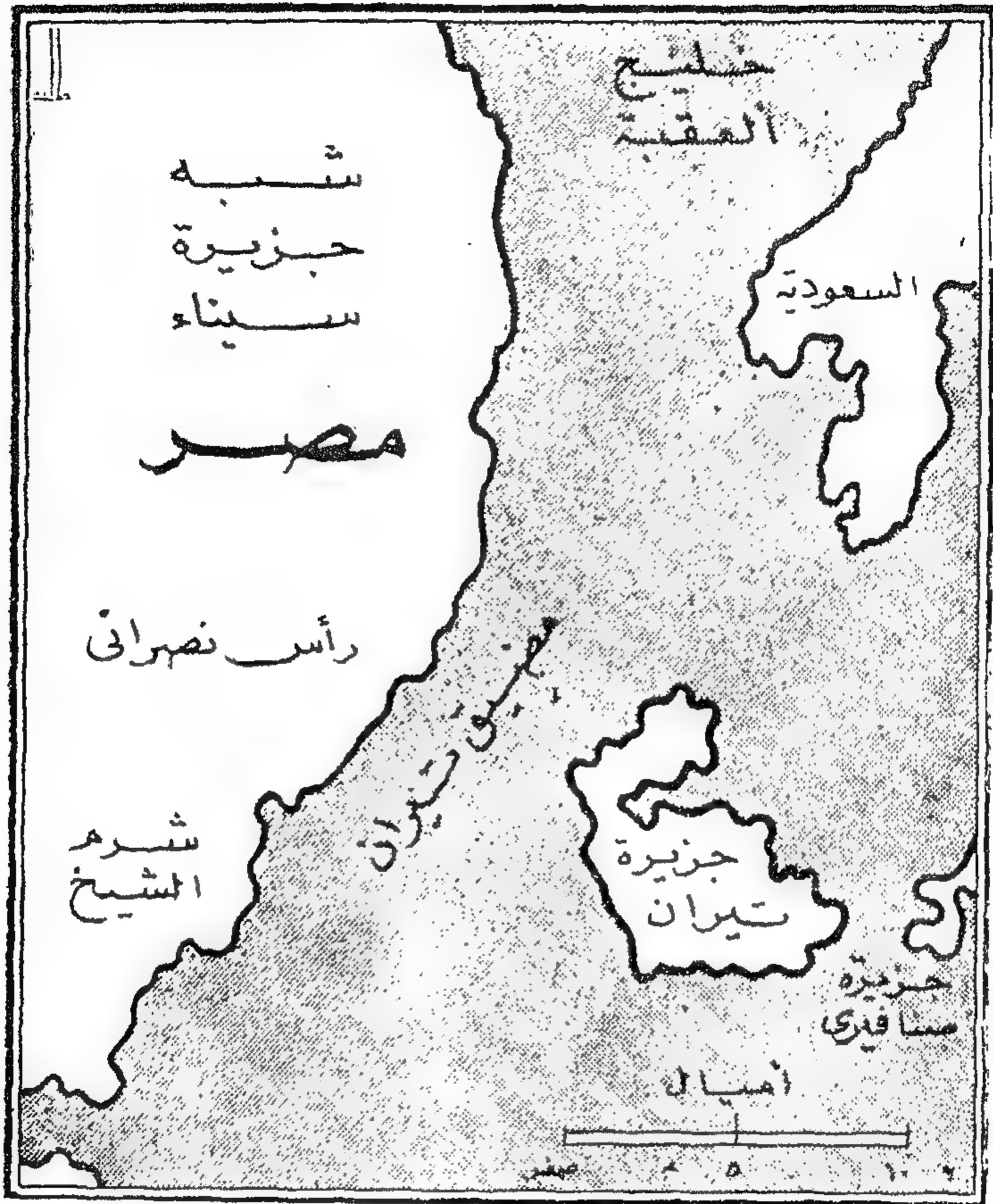
التي يظهر فيها بالنسبة للمياه الاقليمية وانما لا يمارس فيها هذه السلطان الا بالنسبة لغرض واحد وفي حدود معينة ، أما مسافة هذا الشريط الاضافي فمتروك لتحديد لارادة الدولة المنفردة أو للاتفاق وقد تبيننت هذا الاتجاه عدة بلاد منها فرنسا التي أصدرت مرسوما بقانون في سنة ١٩٣٩ باعتبار المنطقة المجاورة الاضافية تمتد الى ستة أميال ٠٠ وكذلك ايطاليا التي صدر قانون فيها في سنة ١٩١٢ باعتبار هذه المنطقة عشرة أميال ٠٠ بل ان الدول الامريكية قررت في مؤتمر بناما في سنة ١٩٣٩ تحديد منطقة محايدة عرضها ثلاثمائة ميل للقارة بأكملها .

هذا وقد قررت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في أعمال دورتها السابعة (٢ مايو - ٨ يوليو سنة ١٩٥٥) انها قد تبيننت عدم وجود عرف دولي ثابت في تحديد المياه الاقليمية بثلاثة أميال بحرية وبذلك فهي ترى أن القانون الدولي لا يبرر اتساع هذا العرض الى ما يزيد على اثني عشر ميلا .

المياه الاقليمية في التشريع المصري :

عنيت السلطات البحرية المختصة بالتفاهم مع وزارة الخارجية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بموضوع تنظيم زيارة السفن الحربية الاجنبية للموانئ المصرية ومرورها في مياه مصر الاقليمية وقد لوحظ أن هذا التنظيم يستدعي لزاما تحديد المياه الاقليمية ذاتها تحديدا واضحا وبحث ما اذا كان يؤخذ في هذا الشأن بقاعدة الثلاثة أميال البحرية التقليدية أو تجاوز هذا المدى قياسا على ما جرت عليه دول كثيرة تحت ضغط التطورات العالمية الحاضرة .

واذ كان من الواضح أن تحديد مدى المياه الاقليمية للدولة - سواء في ذلك مياهها الداخلية أو بحرها الساحلي - يتطلب لدقته سن تشريع وطني واضح ، فقد صدر في ١٥ يناير سنة ١٩٥١



مدخل خليج العقبة من ناحية الساحل الشرقي لجزيرة سيناء ، ويظهر فيه مضيق تيران وعرضه ازاء رأس نصراني لا يزيد عن أربعة أميال

مرسوم بشأن المياه الاقليمية المصرية ويهمنا منه أن نبرز المواد التالية :

مادة ٢ :

تكون المياه الاقليمية المصرية والفضاء الجوى الذى فوقها أو الاراضى التى تحتها وما تحتها من باطن الأرض خاضعة لسيادة الدولة مع احترام أحكام القانون الدولى فى شأن المرور السلمى لمراكب الدول الاخرى فى البحر الساحلى .

مادة ٣ :

تشمل المياه الاقليمية المصرية المياه الداخلة فى اراضى الدولة وبحرها الساحلى .

مادة ٤ :

تشمل المياه الداخلة فى اراضى (المملكة) :

(أ) مياه الخلجان الواقعة فى طول سواحل (المملكة) المصرية .
(ب) المياه التى فوق الارض من أى ضحضاح (الضحضاح كل منطقة مغطاة بماء ضحل يبقى منها جزء غير مغمور بالمياه فى أدنى مستوى يصل اليه الجزء المنخفض) لا يبعد بأكثر من اثنى عشر ميلا بحريا عن البر أو عن أية جزيرة مصرية وكذلك المياه التى بينه وبين البر .

(ج) المياه بين البر وبين أية جزيرة مصرية لا تبعد عن البر بأكثر من اثنى عشر ميلا بحريا .

(د) المياه التى بين الجزر المصرية التى لا تبعد احداها عن الاخرى بأكثر من اثنى عشر ميلا بحريا .

مادة ٥ :

يقع البحر الساحلى (للمملكة) : المياه الداخلية (للمملكة)
وتمتد فى اتجاه البحر الى مسافة ستة أميال بحرية .

مادة ٨ :

إذا حدث أن تداخلت مياه دولة أخرى مع المياه الداخلية للدولة
المصرية أو مع البحر الساحلى ، عينت الحدود بالاتفاق مع الدولة
صاحبة الشأن طبقا للمبادئ المرعية فى القانون الدولى أو لما يتم
عليه التفاهم بينهما .

مادة ٩ :

لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالامن والملاحة والاغراض
المالية والصحية يتناول الاشراف البحرى منطقة تالية للبحر الساحلى
وملاصقة له تمتد الى مسافة ستة أميال بحرية أخرى وتضاف الى
الستة الأميال المقيسة من خطوط القاعدة للبحر الساحلى ولا يسرى
هذا الحكم على حقوق (المملكة) المصرية فى شئون الصيد .
والمشروع المصرى قد اتبع الطريقة التى اتبعها المشروع
الاسبانى وهى تحديد ستة أميال للمياه الإقليمية تضاف اليها منطقة
أخرى حددت هنا بستة أميال ثانية ، ولكن الاشراف فى هذه المنطقة
الثانية تقتصر على الامور التى حددتها المادة التاسعة من المرسوم
السالف الذكر .

هذا ومن أهم ما يلاحظ فى صدد تحديد المياه الإقليمية ان
المشروع المصرى جعل ما بين جزيرتين مصريتين أو ما بين جزيرة
منها وبين البر مياهها الإقليمية اذا كان البعد بينهما لا يزيد على ١٢
ميلا بحريا ، وهذا تطبيق سليم للمقياس الجديد (أى بعد الستة
الاميال) المقيسة من كلا الجانبين .

حق الدولة على المياه الاقليمية :

ان من أهم الحقوق المعترف بها لجميع الدول حق كل دولة في بقائها وحفظ كيائها وحمايتها ومن هذا الحق - وهو ما يتجه اليه الفقه الحديث - تستمد كل السلطات التي تمارسها الدولة في نطاق مياهها الاقليمية ، وتتصف هذه السلطات بالتعسف اذا لم تتصل بأى سبب من أسباب حفظ الدولة لكيانها ، حتى لو اتصلت بسبب من ذلك ولكنها تجاوزت الغرض المراد تحقيقه لحفظ هذا الكيان .

وهذه السلطات كثيرة متنوعة . منها ما يتصل بقصر التجارة الساحلية والصيد الساحلى على المواطنين - الا أن يباح العكس أيضا باتفاق خاص - ومنها ما يتصل بالرقابة الجمركية لمنع تهريب البضائع المحظور تداولها ، أو لضبط بضائع مهربة من الجمارك ، وللدولة كذلك أن تباشر اجراءات صنية لمنع الامراض الوبائية ، كما يكون من اختصاصاتها النظر فى المسائل الجنائية اذا مست الأفعال المرتكبة أمنها وسلامتها . ويضاف الى ذلك تطبيق بعض الانظمة البوليسية لتحقيق الغرض نفسه .

ولكن أهم نتيجة أو مظهر من مظاهر سلطات الدولة فيما مر : أنه محظور على سفن الدول الاجنبية أن تقوم فى المياه الاقليمية للدولة ما بأى عمل يكون من شأنه تعكير صفو الأمن أو الاضرار بالأشخاص أو الأشياء الموجودة فى هذه المياه الاقليمية أو على أرض الدولة صاحبة هذه المياه .

وللدولة فى سبيل تحقيق ذلك أن تستخدم القوة اذا دعت الحاجة لمنع سفينة هذا شأنها من المرور فى مياهها الاقليمية .

المرور البرى :

يعترف القانون الدولى العام لكافة الدول بأن تمرر سفنها

(بالأشخاص والبضائع) فى المياه الإقليمية لأية دولة ما دام هذا المرور بريثا - فى نطاق القيد السالف شرحه - وهو أنه محظور على هذه السفن أن تفعل ما من شأنه عكس أمن وسلامة الدولة صاحبة هذه المياه أو النظام العام فيها أو الأضرار بمصالحها المالية، وبمعنى آخر لهذه الدولة أن تمنع ذلك المرور كلما تيقنت من أن أمرا خطيرا كهذا يمكن أن يقع فيما لو سمحت به . . . وعلة ذلك واضحة. هى أن الحق المعترف به للدول فى تمرير سفنها جيئة وذهابا فى البحار ، بل حتى فى المياه الإقليمية يجب ألا يصطدم بالحق الأساسى للدولة صاحبة هذه المياه فى حفظ كيائها واستمرار بقائها ، وهذه نتيجة يسلم بها الفقه فى هذا الصدد .

وإذا كان المرور الهادى البرىء على النحو السابق لا يثير صعوبة بالنسبة للسفن التجارية فإن الأمر ليس بهذه السهولة بالنسبة للسفن الحربية .

وقبل التعرض لهذا الأمر تجدر الإشارة الى أن منازعات قد حدثت بشأن المياه الإقليمية . . . وتحديدتها . . . ومداها . . . دعت الى طرح الموضوع على محكمة العدل الدولية . . . بل ان هناك من يرى فى الوقت الحاضر أن يطرح موضوع الملاحة فى خليج العقبة أمام نفس المحكمة .

محكمة العدل الدولية

يجعل ميثاق الأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية في المادة السابعة منه فرعاً رئيسياً من فروع الأمم المتحدة ، ثم يصفها على وجه التحديد في المادة الثانية والتسعين بأنها « الاداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة » ونتيجة لهذا الوضع يعتبر الميثاق بنص المادة الثالثة والتسعين « جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافاً في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية » وهذه في الواقع نتيجة لازمة كذلك ، ويصف الميثاق ذلك النظام الأساسي بأنه « جزء لا يتجزأ منه » على أن هذا لا يستتبعه إطلاقاً حظر لجوء أعضاء الأمم المتحدة الى محاكم أخرى .

وقد واجهت المادة ٩٥ هذه الحالة صراحة فنصت على أنه ليس في هذا الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف الى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل ، أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل .

كما أنه لا يقتضى من ذلك الوضع قصر الانضمام الى النظام الأساسي على الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ، فالمادة ٩٣ تنص على أنه « ٢ - يجوز لدولة ليست من الأمم المتحدة أن تنضم الى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن » . ويراعى أن هذه المادة انما

نفنح باب الانضمام الى النظام الأساسى للدول دون غيرها ، وهذا يتسق مع ما تقضى به المادة ٣٤ من ذلك النظام من أن « للدول وحدها الحق فى أن تكون أطرافا فى الدعاوى التى ترفع أمام المحكمة » .

كذلك يجيز النظام الأساسى فى المادة ٣٤ للدول غير المنضمة الى النظام الأساسى ان تتقاضى أمام المحكمة ، ويخول مجلس الأمن سلطة تحديد شروط انتفاعها بهذه الاجازة .

اختصاص المحكمة :

للمحكمة اختصاصان : الاول فى القضاء ، والثانى فى الافتاء .
فلها ولاية القضاء فيما يطرح عليها من منازعات بين الدول ، وهذه الولاية نوعان : اختيارية ، وجبرية .

وفى كل من هذين النوعين من الولاية تفصل المحكمة فيما هو معروض عليها من قضايا ، وفقا لاحكام القانون الدولى ، وتطبق فى هذا الشأن ما تقرره المادة الثامنة والثلاثون من النظام الأساسى :

(أ) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التى تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

(ب) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال .

(ج) مبادئ القانون العامة التى أقرتها الامم المتحدة .

(د) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين فى القانون العام لدى مختلف الامم ويعتبر هذا أو ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون .

وللمحكمة سلطة الفصل في القضية وفقا لمبادئ العدل والانصاف متى وافقت الاطراف على هذا .
وأحكام المحكمة نهائية غير قابلة للاستئناف ، الا أنه يجوز التماس اعادة النظر في حكم بسبب تكشف واقعة حاسمة في الدعوى كانت مجهولة عند صدوره . وليس للحكم قوة الالتزام الا بالنسبة للاطراف في القضية ، وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه .

الولاية الاختيارية :

هي الولاية التي نترتب للمحكمة باتفاق أطراف النزاع ، سواء وقع هذا الاتفاق في صدد نزاع بالذات بعد نشوئه ، أو وقع سائما له بالنص في اتفاقية عامة على أن تختص المحكمة بما قد ينشأ من نزاع بين أطرافها . وينص النظام الأساسي على هذه الولاية في المادة ٣٣/١ التي تقول : « تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون . كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها . »

ومن القضايا التي فصلت فيها المحكمة بمقتضى هذه الولاية الاختيارية قضية «مضيق كورفو» بين انجلترا والباييا ، وقد قبلت فيها الباييا اختصاص المحكمة بنظر الدعوى التي رفعتها عليها - انجلترا . ومنها كذلك الدعوى التي رفعتها الحكومة الفرنسية استنادا الى اتفاقية مونترو الخاصة بالغاء الامتيازات الاجنبية - على الحكومة المصرية بسبب تدابير معينة اتخذتها الثانية أثناء حرب فلسطين الأولى ضد بعض رعايا فرنسا المقيمين في مصر . وقد شطبت الحكومة الفرنسية هذه الدعوى قبل نظرها عندما تغيرت الظروف والغيت التدابير المشكو منها .

الولاية الجبرية :

يفرر هذا النوع من الولاية الفقرة النائية من المادة ٣٦ من النظام الاساسى التى تنص على أن «للدول التى هى أطراف فى هذا النظام الأساسى ان تصرح فى أى وقت بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة الى اتفاق خاص تقرر للمحكمة بولايتها الجبرية فى نزار جميع المنازعات القانونية التى تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه منى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية .

(أ) تفسير معاهدة من المعاهدات .

(ب) أية مسألة من مسائل القانون الدولى .

(ج) تحقيق واقعة من الوقائع التى اذا نبئت كانت خرقا لالتزام دولى .

(د) نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولى ومدى هذا التعويض .

وتصريحات قبول الولاية الجبرية هذه قد تكون مطلقة وقد تكون موصوفة بشروط معينة ، فالفقرة الثالثة تقضى بأنه « ٣ - يجوز أن تصدر التصريحات المشار إليها آنفا دون قيد ولا شرط ، أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول أو دول معينة بذاتها أو أن تقيد بمدة معينة » .

وهناك فى الوقت الحاضر ست وثلاثون دولة ليس من بينها أية دولة عربية خاضعة للولاية الجبرية للمحكمة .

وتكاد تكون كل التصريحات بقبول الولاية الجبرية مقيدة بشرط التبادل ، بمعنى ألا تخضع الدولة المصدرة للتصريح لتلك الولاية الا فى القضايا التى يكون طرفها الثانى قد قبل فيها الولاية

الجبرية أيضا وتضيف أكثر التصريحات شروطا أخرى ، مثل تعيين نطاق محدد للولاية الجبرية ، أو استثناء أنواع معينة من المنازعات ، وبوجه خاص المنازعات التي تنصب على إقليم الدولة أو حقوق سيادتها ، أو على شئون من صميم اختصاصها الداخلي .
ومن القضايا التي رفعت أمام المحكمة بمقتضى ولايتها الجبرية قضية المصايد بين إنجلترا والنرويج سنة ١٩٤٩ ، والقضية التي أقامتها إنجلترا على إيران فى شأن شركة الزيت الانجليزية والايرانية سنة ١٩٥١ .

تنفيذ أحكام المحكمة :

أحكام المحكمة ملزمة للدول التي صدرت فى مواجهتها وواجبة التنفيذ بوصف كونها صادرة من هيئة قضائية بمقتضى ولايتها القانونية ، ويورد الميثاق تأكيدا لهذا المبدأ فى نص المادة ٩٤ على أنه « يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأن يصدر بحكم محكمة العدل الدولية فى أية قضية يكون طرفا فيها » .
غير أن ذلك لا يغير من الواقع ، وهو أن تنفيذ تلك الأحكام منوط بإرادة الدول ذات الشأن ، نظرا لانعدام السلطة العليا التي تملك تنفيذ مثل تلك الأحكام الدولية بالقوة عند الاقتضاء .
وقد بذلت محاولات عدة فى مؤتمر سان فرانسيسكو لفرض التزام على مجلس الأمن باتخاذ تدابير تنفيذ ما تصدره المحكمة من أحكام ولكن اللجنة المختصة لم تر وجها للنص على الزام مجلس الأمن باتخاذ التدابير لتنفيذ حكم المحكمة ، بحجة أن الحكم قد لا يكون فى نظر المجلس صائبا فىرى أن تنفيذه أدعى الى الإخلال بالسلم والأمن من تركه » . ولذلك اكتفى بالنص فى المادة ٢/٩٤ على أنه « اذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه

حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ الى مجلس الأمن ، ولهذا المجلس اذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قرارا بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

والراجع ان هذا النص لا يخول مجلس الامن سلطة تنفيذ أحكام المحكمة بالقوة ، انما يخوله اذا قدر أن فى امتناع دولة صدر ضدها حكم عن تنفيذه ما يعد تهديدا للسلم أو اخلافا به - أن يتخذ التدابير التي يقررها الميثاق فى تلك الحالة بما فى ذلك استخدام القوة العسكرية ، وما يقوم به المجلس عندئذ من أعمال انما هو لاقرار الأمن أو اعادته الى نصابه ، وليس لأكراه الدولة على تنفيذ الحكم الصادر ضدها ولو تحقق هذا التنفيذ بهذه الوسيلة غير المباشرة .

وأول حالة أثير فيها هذا النص هى قضية شركة الزيت الانجليزية الايرانية ، وقد بدأ نزاعها حين أصدرت الحكومة الايرانية قانونا بتأميم شركة الزيت هذه ، وهى مؤسسة خاصة خاضعة للقانون الايراني ، وان كانت الحكومة الانجليزية تساهم فيها بنصيب كبير ، وقد اعترضت هذه الحكومة على القانون ، ولكن ايران مضت فى تنفيذه فرفعت عليها انجلترا دعوى أمام المحكمة مطالبة بوقف تنفيذ التأميم والابقاء على الحالة الراهنة الى أن يفصل فى موضوع الدعوى ، فبادرت ايران الى اخطار المحكمة بعدم اختصاصها بنظر النزاع ، لأنه ليس لانجلترا صفة فيه ، اذ الشركة هيئة خاصة ، ولأنه متعلق بحق من حقوق السيادة ، ويلاحظ أن ايران قابلة للدولة الجبرية ، ولكن استثنت منها المنازعات المتعلقة بحقوق السيادة أو بالمسائل الداخلية البحتة .

وقد حكمت المحكمة بالاجراءات المطلوبة رغم عدم حضور ايران ودون أن تفصل فى مسألة اختصاصها أولا ، فرفضت ايران تنفيذ حكمها ولجأت انجلترا الى مجلس الأمن مشيرة الى ما قد

يترتب على عدم التنفيذ من تهديد السلم فقرر المجلس اختصاصه
بنظر الموضوع .

السوابق القضائية أمام المحكمة :

النزاع البريطاني النرويجي حول مصائد الأسماك . .

الصادر حكم المحكمة فيه بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١

بدأ النظر في القضية أمام المحكمة الدولية برئاسة مسيو جول
يادفان الفرنسي ، وكان السير فرانك سوسكيس المدعي العام
والمسيو ايرك بكت على رأس الوفد البريطاني ، بينما كان يرأس
الوفد النرويجي سلفن ارنتسن المحامي لدى المحكمة العليا
النرويجية والبروفسور لوكان الأستاذ بجامعة جنيف .

وقد كانت وجهة النظر البريطانية أن الأساس الذي يجب على
النرويج اتباعه في تحديد منطقة المصايد الخاصة بها هو خط المياه
المنخفضة على طول شواطئها ، على أن يكون خاضعا لشروط خاصة
بالخلجان والجزر والمياه التاريخية ، على أن بريطانيا مستعدة لأسباب
تاريخية أن تعترف بحق النرويج في حدود اقليمية لمياهها مسافتها
أربعة أميال بدلا من الثلاثة الأميال التي ينص عليها القانون الدولي
العام .

أما النرويج فكانت ترى أنه نظرا لطبيعة شواطئها فان
الطريقة الوحيدة المجدية لتحديد مسافة المياه الإقليمية هي
استخدام خطوط مستقيمة تصل بين ٤٧ نقطة نائية في الشاطئ
النرويجي ، وأصرت على أن قانون سنة ١٩٣٥ الذي أدخل هذه
الطريقة يتمشى تماما مع مبادئ القانون الدولي العام . وقد
عارضت الحكومة البريطانية قائلة ان القانون النرويجي يريد أن
يستوعب في داخل المياه الإقليمية مساحات واسعة يجب اعتبارها
مياهها حرة بمقتضى القانون الدولي العام اذ أنها مياه مفتوحة لبواخر

الصيد التابعة لجميع الدول . . كما طالبت المحكمة بإيضاح مبادئ القانون الدولي التي يجب تطبيقها عند تحديد أساس ومنح تعويضات لسفن الصيد البريطانية التي أسرتها النرويج في المناطق الواقع بشأنها النزاع بالإضافة الى إعادة مبلغ ٣٠ ألف جنيه دفعته بريطانيا كغرامات . . كل ذلك في حالة قبول وجهة النظر البريطانية .

وبعد الانتهاء من الاستماع الى الجانبين في ٢٨ أكتوبر ، رأت المحكمة في حكمها الصادر في ١٩ ديسمبر أن هناك عشرة أصوات ضد اثنين من رأيهم : أنه ما دامت الشواطئ النرويجية لا تكون فاصلا واضحا بين الأرض والبحر فإن الطريقة التي اتبعتها النرويج طبقا للقانون الذي أصدرته في ١٢ يونيو ١٩٣٥ لا تتعارض مع مبادئ القانون الدولي ، كما رأت المحكمة بأغلبية ٨ أصوات ضد ٤ أن الأسس التي وضعها القانون تطبيقا لهذا المبدأ لا تتعارض مع مبادئ القانون الدولي أيضا .

وقد اعترض مسيو ارنولد ماكنير بأنه من الممكن أن نعطف على الصياد الصغير الذي يشعر بأن مورد رزقه من جانب منافسه الأكثر استعدادا ولكن الاحتيال في تحديد مدى المياه الإقليمية لحماية المصالح الاقتصادية والمصالح الاجتماعية الأخرى ليس له أي سند قانوني ، وأن الموافقة على مثل هذا التصرف ستظهر اتجاهها خطيرا هو تشجيع الدول على اتخاذ تدبير شخصي لحقوقها بدلا من قبول قواعد دولية عامة وهذا مما يسيء الى مبدأ حرية البحار ويشجع دولا أخرى على التعدي على المياه الحرة المتاحة لشواطئها . والذي يستخلص من هذا الحكم أن مسألة تحديد المياه الإقليمية وطريقة ذلك هي من الأمور التي تتصرف فيها كل دولة وفقا لظروفها الخاصة وفي حدود الاتجاهات الثلاثة السابق بيانها عند الكلام عن تحديد مسافة تلك المياه .

قضية مضيق كورفو الصادر فيها حكم المحكمة في ٩ أبريل
سنة ١٩٤٩ :

أدعت البانيا في هذه القضية أن مرور سفن حربية بريطانية في
يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ كان فيه اعتداء على سيادة الحكومة
الألبانية لأن هذا المرور لم يكن بريئا ودلت على ذلك بعدة مظاهر
منها عدد القطع البحرية المارة وطريقة تنظيمها في سيرها والاوامر
التي تلقتها هذه القطع بمراقبة الاستحكامات الساحلية واتخاذ الحذر
وظهور الجنود على السطح ... الخ .

وقد فحصت المحكمة هذه الاعتبارات وقررت انه نظرا لأن
طريقة سير السفن وطريقة وضع المدافع فيها وأنها لم تكن مشحونة
بالذخائر كما أن الأسلحة المضادة للطائرات كانت أما متجهة نحو
السماء أو الى الخارج وهذه كلها هي الاوضاع المتبعة في الاوقات
والظروف العادية (في وقت السلم) .. نظرا لكل ذلك فقد رفض
قضاة لاهاي الاعتراف بأن هذا المرور قد فقد براءته ..

اختصاص الافتاء :

يخول الميثاق محكمة العدل الدولية اختصاصا غير قضائي ،
هو ابداء الرأي في المسائل القانونية بناء على طلب فروع الأمم
المتحدة . فالمادة السادسة والتسعون تنص على أنه « ١ - لاى من
الجمعية العامة أو مجلس الامن أن يطلب من محكمة العدل الدولية
افتاءه في اية مسألة قانونية » . كما تقضى المادة الخامسة والستون
من النظام الأساسى بأن « ١ - للمحكمة أن تفتى في أية مسألة
قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق الأمم المتحدة
باستفتائها ، أو حصل الترخيص لها بذلك طبقا لاحكام الميثاق
المذكور » .

وواضح أن ما تصدره المحكمة من فتاوى من هذا القبيل ، إنما هي آراء تبديها في الناحية القانونية للمسألة ، وهي غير ملزمة للمهيئة التي طلبت الفتوى باتباعها أو بالعمل على وفقها ، ولو أنها لصدورها من الاداة القضائية الريثسية للأمم المتحدة تعد ذات وزن معنوى كبير جدير بأن يكون له تأثيره ونفوذه .

ولم يستخدم مجلس الأمن بعد حقه في استفتاء المحكمة ، ولكن الجمعية العامة فعلت ذلك في عدة مناسبات ، واصلت المحكمة استجابة لها فتاوى في مسائل قانونية متنوعة ، هي تعويض موظفى الأمم المتحدة عن الأضرار التي تصيبهم أثناء الخدمة سنة ١٩٤٩ ، وسلطة الجمعية العامة فى قبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة سنة ١٩٥٠ ، وتفسير معاهدات الصلح المعقودة مع بلغاريا وهنغاريا ورومانيا سنة ١٩٥٠ ومركز أفريقيا الغربية الجنوبية سنة ١٩٥٠ ، والتحفظات على اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس والعقاب عليها سنة ١٩٥١ .

ويمنح الميثاق الجمعية العامة الحق فى تخويل سائر فروع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة « ان تطلب أيضا من المحكمة افتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة فى نطاق عملها » . وتطبيقا لهذا النص ، منحت الجمعية العامة المجلس الاقتصادى والاجتماعى هذه السلطة فى ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ومجلس الوصاية فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، واللجنة المؤقتة (الجمعية الصغيرة) فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

وخولت الوكالات المتخصصة تلك السلطة بالنص عليها فى الاتفاقات المعقودة بينها وبين الأمم المتحدة ، غير ان جميع تلك الفروع والوكالات المتخصصة لم تلجأ ، حتى الوقت الحاضر ، الى طلب أى فتوى من المحكمة .

ادعاءات اسرائيل والرأى العام العالمى

على ان اسرائيل كانت ترى فى الحوادث التى وقعت فى مضيق تيران اخلالا بقواعد القانون الدولى . بطرا لان هذا المضيق يربط بين جزئين مختلفين من البحار وتقول ان مثل تلك المضائق تعتبر حتى عندما تكون من الناحية القانونية جزءا من المياه الاقليمية - طرعا بحرية دولية اذ ينص قانون الطرق البحرية الدولية على حرية المرور البرىء المطلقة . وقد اكدت محكمة العدل الدولية تلك المبادئ من جديد فى سنة ١٩٤٩ فى حالة قناة كورفو اذ قالت :

« ترى المحكمة انه من المسلم به بصفة عامة ومما يتفق وماجرى عليه العرف الدولى ، ان للدول الحق فى وقت السلم فى ان تعبر سفنها الحربية مضائق تستخدم فى الملاحة الدولية للربط بين جزئين من أعالي البحار وذلك دون أن تحصل مقدما على تصريح الدولة المتاخمة بشرط ان يكون المرور بريئا ، وليس لدولة متاخمة الحق فى منع مثل هذا المرور من المضائق وقت السلم الا اذا نص اتفاق دولى على ما يخالف ذلك » .

كما ترى اسرائيل أن المسألة قد أثرت مرتين فى مجلس الامن ففى خريف سنة ١٩٥١ عقد مجلس الامن جلسة طويلة بشأن محاصرة مصر لاسرائيل ، وتمسكها بالحصار الذى لا يتفق مع اقرار

سلام دائم في فلسطين • وقد صرح مستر مونرو بمنسل زيلانده الجديدة بهذه المناسبة بقوله :

« اذا نظرنا دون تحيز الى الاحداث منذ قرار أول سبتمبر سنة ١٩٥١ لخرجنا من ذلك بأن حكومة مصر قد تجاهلت عن عمد ظاهر أوامر هذا المجلس • وقد أسفر هذا التصرف الذي دام في تصميم أكثر من سنتين عن النتيجة التالية :

ان عددا كبيرا من السفن منعت من الاتجار مع اسرائيل أو اضطرت الى تغيير طريقها مع ما كلفها ذلك من ثمن باهظ واتخذت طرقا أخرى لبلوغ وجهتها والا لمرت بسلام ببرزخ السويس أو بخليج العقبة ولا يسع أى حكومة تهتم بالمحافظة على قواعد القانون في الشئون الدولية ولا سيما الحكومة التي تعتمد على التجارة البحرية لتوفير سبل العيش لشعبها ، أن تنظر الى الحالة السيئة التي بلغت الامور دون أن تعترها رغبة عنيفة لوضع حد لها •

وقد أدلى بهذا الاعتراض نفسه أعضاء آخرون في المجلس •

مطامع اسرائيل :

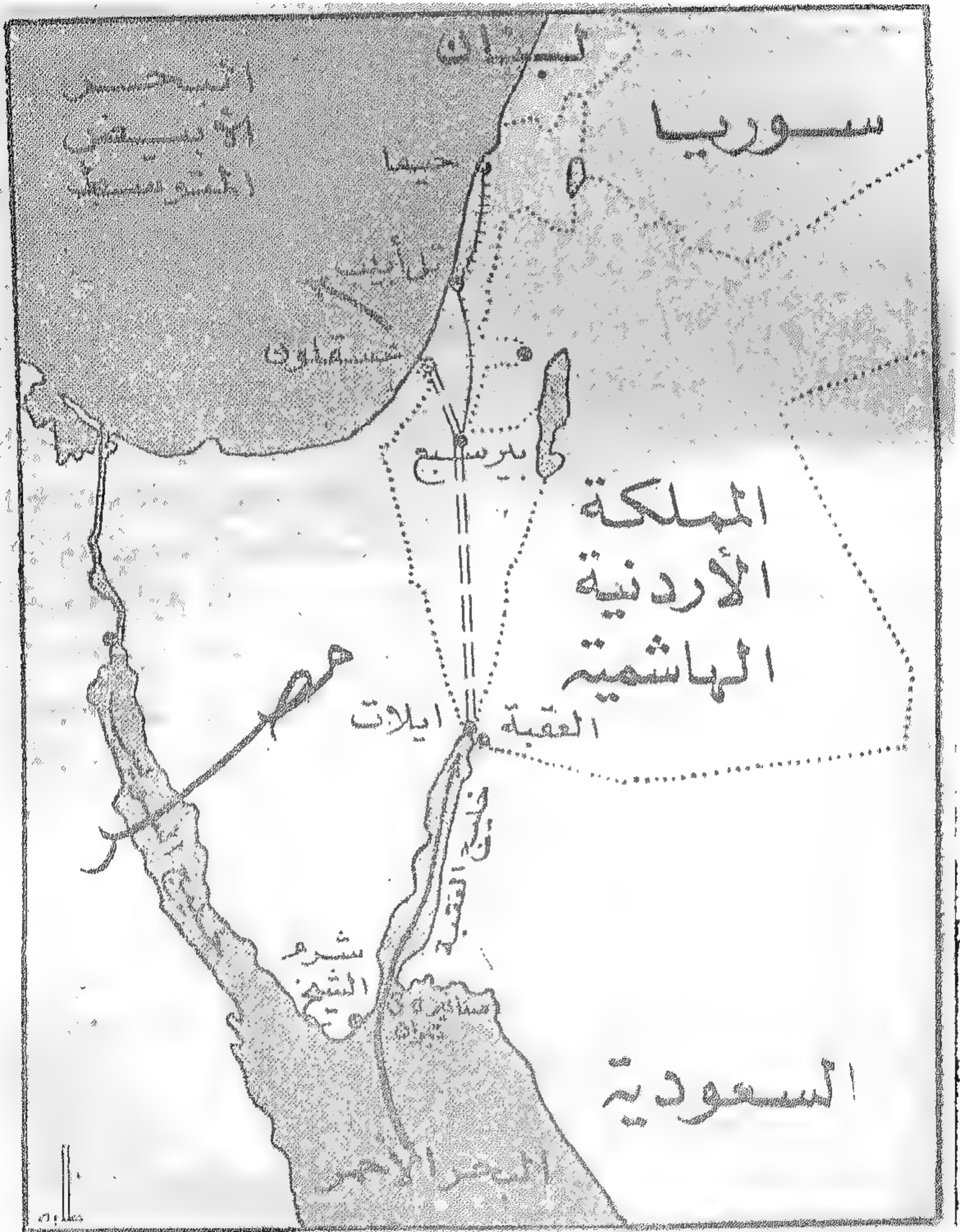
واذا كانت مصر قد استعملت حقوقها المشروعة •• فما كان ذلك الا لوضع حد لمطامع اسرائيل الاستعمارية التي تهدف الى التوسع على حساب جيرانها •

ويتضح ذلك مما أعلنته وزارة الخارجية الاسرائيلية أخيرا في نشرة لها بعنوان « خليج العقبة » اذ قالت فيها :

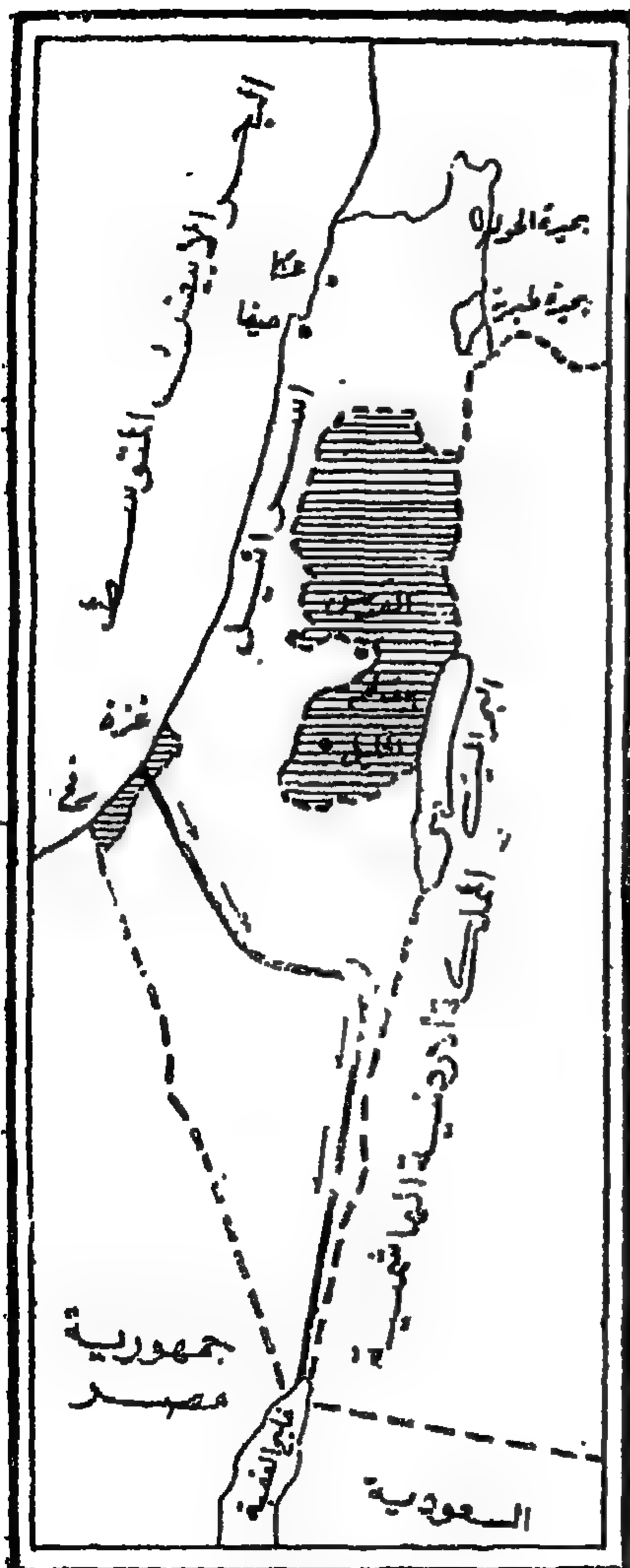
« ان المسألة لا تتعلق باسرائيل فحسب فاذا ماحررت ايلات من الحصار غير الشرعى الذى يباشره المصريون باشرافهم على مضيق تيران فيمكن أن تصبح تلك الميناء نقطة مركزية للتجارة الدولية وفيما عدا

مصر فان اسرائيل هي الدولة الوحيدة التي لها سواحل على البحر الابيض المتوسط وعلى البحر الاحمر . وقبل الحرب العالمية الثانية وتجنباً لخطر قيام النازي بعمل يعوق الملاحة بقناة السويس ، اقترحت مشروعات لحفر قناة من ايلات الى حيفا . وقد أصبحت المشكلة اليوم على جانب كبير من الاهمية العساجلة . اذ ان قناة السويس على امتدادها فانها معرضة تعرضاً تاماً للغلق ، ومن اليسير تعطيلها سواء اثر أى حادث عرضي أو عن عمد كما أثبتت ذلك الحوادث الاخيرة . ومن جهة أخرى فانه من الواضح ان القناة آخذة من زمن بعيد فى بلوغ درجة التشبع ووظيفتها الرئيسية اليوم ايصال بترول الشرق الاوسط الى أوروبا ولن تسد القناة فى المستقبل القريب حاجة نقل بترول الشرق الأوسط . . وقد بحثت مشروعات عدة لاصلاح تلك الحالة . ومنها مشروع لاقامة خط أنابيب لممر البترول عبر اسرائيل من ايلات الى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وسوف يسد خط الانابيب عبر الاراضى الاسرائيلية حاجة ٣٠ ناقلة بترول حمولة ٤٥ ألف طن أو ٢٠ ناقلة حمولة ٦٠ ألف طن وذلك بسبب قصر المسافة ولانه يمكن أن يفى بحاجة الناقلات التى تتخذ طريق رأس الرجاء الصالح . ويؤدى ذلك الى توفير رأس مال مستثمر يتراوح بين ٢٧٠ ، ٣٨٠ مليوناً من الدولارات واستخدام خط الانابيب سوف يوفر من جهة أخرى أكثر من ٥٠ مليوناً من الدولارات سنوياً فى مصاريف النقل وبالتالي فى نقل الوقود الى أوروبا الغربية . وبدلاً من الاعتماد فقط على قناة السويس سوف يكون فى امكان أوروبا والعالم بأسره الاستفادة من ثروات الشرق الأوسط البترولية عن طريقين مختلفين :

ان ايلات على وشك ان تصبح مركز مواصلات هام حيوى وهى تتصل بالطريق الى بئر سبع . . وهناك مشروعات لمد الخط الحديدى حيفا - بئر سبع الى ايلات وبذلك الوسائل وبنسب خط الانابيب



توضح هذه الخريطة ملامح إسرائيل في المرور بخليج العقبة ، وفي انشاء أنابيب البترول من ايلات الى ساحل البحر الابيض شمالي غزة مارة ببئر سبع !



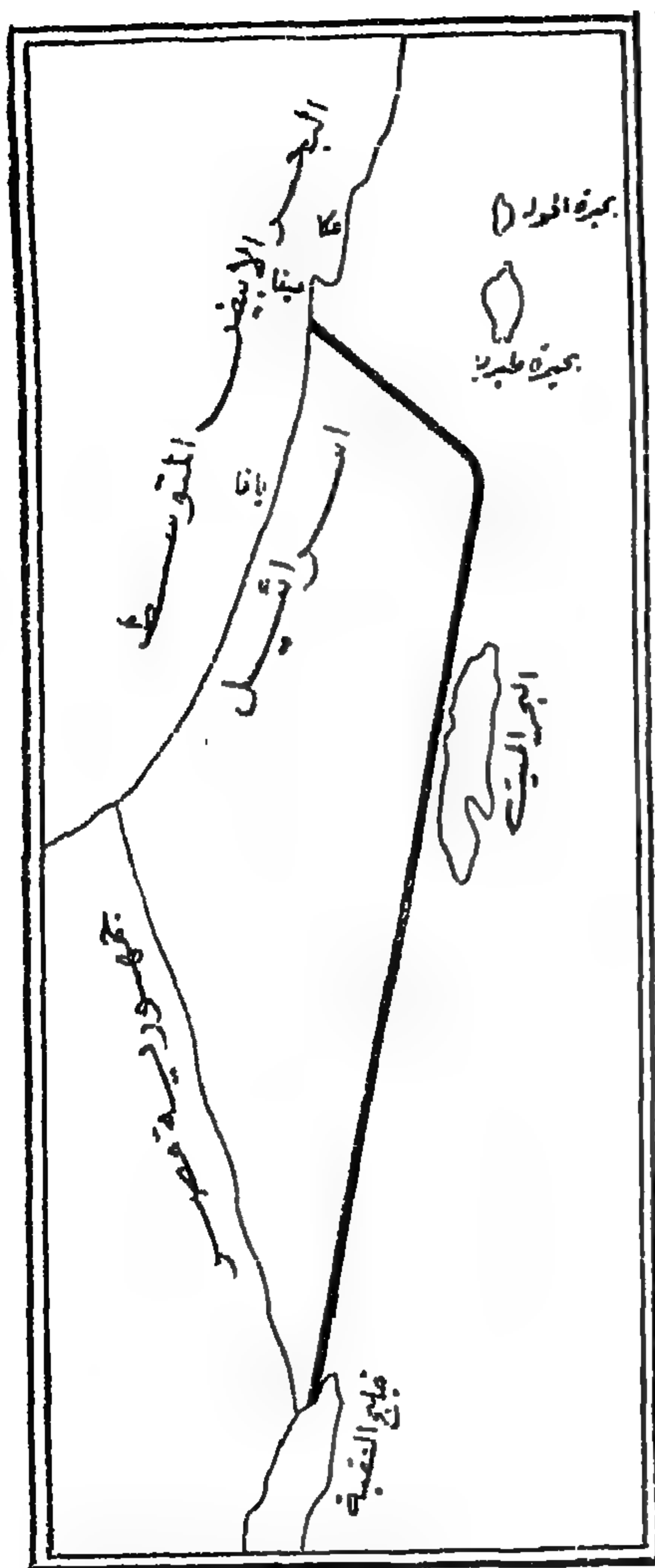
المشروع الأول

أحلام إسرائيل :

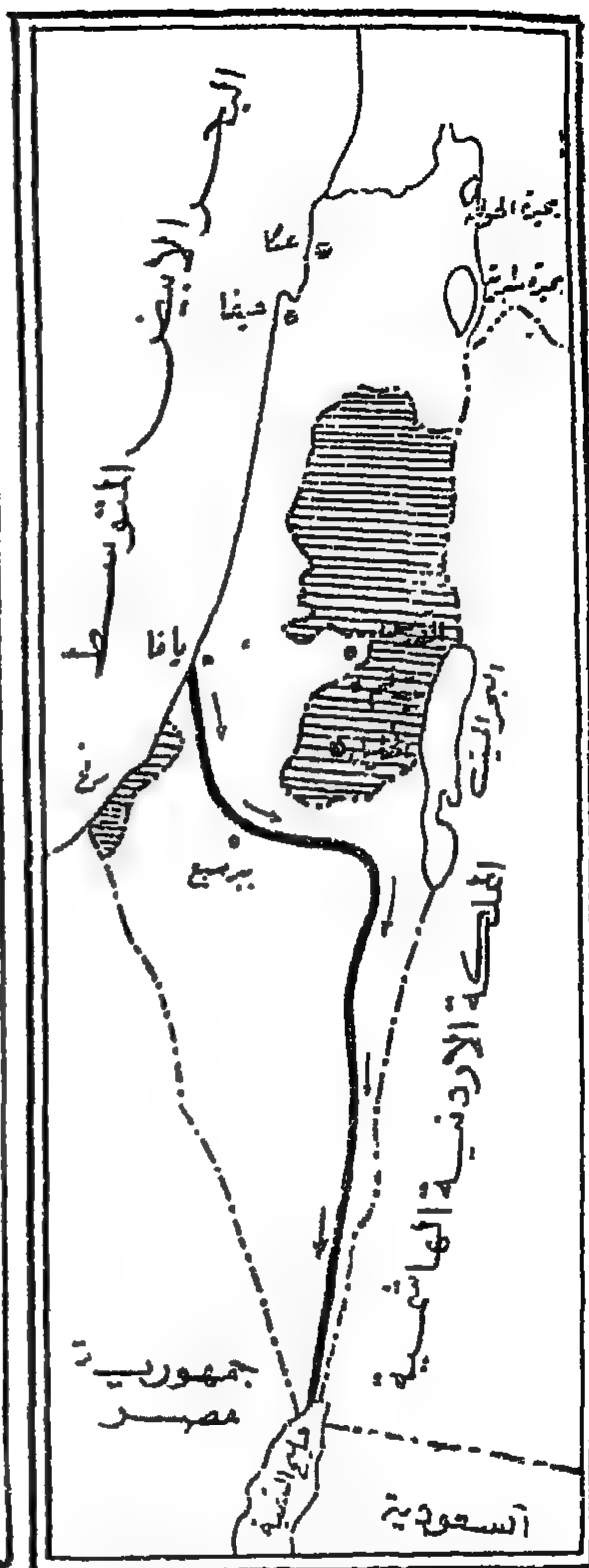
المشروع الأول - أقصر
قناة مقترحة تبدأ من
خليج العقبة ، وتنتهي
جنوب غزة ، وطولها
٢٨٠ كيلو مترا

المشروع الثاني - يبدأ
من خليج العقبة وينتهي
في المجدل ، وطوله ٣٠٠
كيلو متر .

المشروع الثالث -
يبدأ من خليج العقبة
وينتهي عند حيفا ، وطوله
٣٩٠ كيلو مترا .



المشروع الثالث



المشروع الثاني

ستتصل ايالات وخليج العقبة اتصالا مباشرا بساحل البحر الابيض المتوسط .

وواضح أن وجهة النظر الاسرائيلية لاتستند الى أساس من الحق أو القانون وانما تدور حول مطامع تريد اسرائيل ان تحصل عليها وآمال تهدف اسرائيل الى تحقيقها . وتشعر اسرائيل أن ما تدعيه انما هو انكار الحق للباطل ولذلك راحت تقحم الدول الاخرى فى الامر لتحظى بعطف الدول الاخرى وتأييدها .

ومن الجلى ان اسرائيل حين تسعى لتحقيق أحلامها ومطامعها : بما تصطدم بحق ثابت لمصر بمقتضى القانون . فلا يمكن أن تتلاشى الحقوق الثابتة المقررة أمام أحلام واهمة ومطامع كاذبة .

ويضاف الى ذلك أن المشاريع التى تداعب أحلام بنى صهيون لا تعدو ان تكون أوهاما أصدرت الظروف الملائمة لها وطبيعة الأراضى التى ستنفذ فيها حكما عليها بالاعدام . وتتلخص هذه المشاريع فى ثلاثة :

الأول : مشروع قناة تبدأ من خليج العقبة بالبحر الاحمر وتنتهى جنوب غزة وهو أقصر المشاريع .

وتخترق هذه القناة صخورا ترتفع فى بعض المناطق الى ٦٠٠ متر فوق سطح البحر كما تمر بوديان وعرة ومناطق جبلية . وحتى الأرض السهلة التى تخترقها لا يقل ارتفاعها عن ٢٠٠ متر .

وبالرغم من قصر الطريق فانه يبلغ ٢٨٠ كيلو مترا أى بزيادة ١٢٠ كيلو مترا عن قناة السويس وكميات الحفر فى القناة تقدر ب ١٥ مليون متر مكعب لتسوية الارض فقط . أما شق القناة فيتطلب حفر ٤٠٠ مليون متر مكعب أخرى لتكون مماثلة فى العرض والعمق لقناة السويس ويقدر ما يبذل فيها من مجهود بشمانين ضعف ما بذل فى حفر قناة السويس منذ انشائها حتى الآن ويستلزم العمل فى المشروع عملا مستمرا ليلا ونهارا لمدة عشرين عاما .

الثانى : مشروع قناة تبدأ من خليج العقبة وتنتهى فى المجدل حيب البحر الأبيض المتوسط .

وطول هذه القناة ٣٠٠ كيلو متر ويبلغ ارتفاع الأرض فى بعض المناطق التى ستمر بها ٤٠٠ متر عن سطح البحر . وتقدر كميات الحفر فيها بـ ١٢ مليون متر مكعب كما تحتاج الى ردم فى منخفضات ستمر بها الى القناة . ويزيد طول هذه القناة عن قناة السويس ١٤٠ كيلو مترا .

الثالث : مشروع يبدأ من خليج العقبة وينتهى عند حيفا وطوله ٣٩٠ كيلو مترا أى بزيادة ٢٣٠ كيلو مترا عن قناة السويس ويستلزم اغراق أخدود البحر الميت لانخفاضه عن البحر الأحمر مما قد يؤدى الى اغراق مساحات كبيرة كانت ستستغل فى التعدين ويستدعى الامر انشاء سلسلة من الأهوسة وهى عملية باهظة التكاليف وتستغرق عملية ملء البحر الميت بمياه البحر الأحمر زمنا لا يقل عن ٣٠ سنة لأن البحيرات المرة قد استغرقت خمسة شهور ونسبة اتساعها الى البحر الميت ١ الى ٧٥ .

كما أن اسرائيل تقوم بالاشتراك مع الغرب بمد خط أنابيب بين ايلات والبحر الأبيض لنقل البترول من ميناء ايلات الى ساحل البحر الأبيض .

ولكن هذه المشروعات الثلاثة الأولى خرافة ضخمة لا يمكن تنفيذها الا على الورق فالآلات اللازمة لانجاز هذه المشروعات يجب أن تتوفر عدة مصانع عالمية كبيرة عدة سنوات لصناعتها فضلا على أن الأيدى العاملة اللازمة لتنفيذ أى من هذه المشروعات لا يمكن توافرها فى اسرائيل وتكاليف أقلها تبلغ ١٤٤٠ مليون جنيه ليس لدى اسرائيل شئ منها .

أما مشروع الأنابيب فقد نسي واضعوه أنه أعد لنقل البترول العربى ويجب أن يقبل العرب التعاون كى يتدفق البترول فى هذه الأنابيب ومن البديهي أن العرب لن يقبلوا .

وبذا تكون هذه المشاريع جميعا آمال ولكن الآمال شيء وتحقيقها شيء آخر والرغبة في تحقيقها لا تعنى تنفيذها . فهي آمال مقضى عليها بالعدم .

العدوان الثلاثى :

وقد جاء العدوان الاسرائيلى بالتآمر مع انجلترا وفرنسا مؤكدا لهذه المطامع وموضحا هذه النيات . فقد أتاحت تلك المؤامرة الكشف عن الأهداف الحقيقية للحملة بالنسبة لاطرافها جميعا وإن كانت قد فسرت بصفة خاصة ان اسرائيل تعمل طبقا لخطة توسعية مرسومة ومتسلسلة الحلقات .

فان اسرائيل قد جعلت من اول أهدافها إحتلال منطقة شرم الشيخ على ساحل خليج العقبة ، وذلك لوضع يدها على احد المكانين اللذين تبدأ منهما أو تنتهى مشاريعنا الموهومة . .

وإذا دققنا النظر فى دوافع هذه الحملة كما وردت على لسان المسئولين الاسرائيليين لفهمنا من أقوالهم انها سُنت ردا على اعتداءات الفدائيين المصريين على الاراضى الاسرائيلية . وأن تدع اسرائيل قط قبل الحملة المذكورة ان الفدائيين قد شنوا هجوما فى يوم ما من منطقة سيناء .

فإذا كان الاسرائيليون قد سلكوا طريق سيناء فى حملتهم برغم وعورة هذا الطريق وصعوبة التموين فى الصحراء القاحلة فما ذلك الا ليحققوا بramerهم الخفية .

ولما قام العالم اجمع والرأى العام العالمى مستنكرا هذا الاعتداء وتعتقدت الأمور حتى كادت ان تؤدى الى حرب عالمية طاحنة .

أصدرت الجمعية العامة قرارا يقضى بانسحاب القوات المعتدية وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل الاعتداء . .

ولكن إسرائيل أخذت سوف في تنفيذ هذه القرارات أملا منها في أن تفرض على العالم وعلى هيئة الأمم الأمر الواقع فيرضخ الجميع لرغبتها ويستقر لها ما كانت تصبو اليه .

ولكن الرأي العام العالي والدول المنحرة ابت إلا أن تعود إسرائيل ادراجها وأن تنفذ مشيئة المنظمة الدولية . ورفضت مصر يساندها الرأي العام العالمى أن تتراجع أمام إسرائيل . . وهكذا لفتت إسرائيل أنظار العالم أجمع إلى خليج العقبة وإلى مضيق تيران وحاولت أن تجعل من هذا الموضوع مشكلة رئيسية كما حاولت إيهام العالم أن مصر تتجنى على الملاحة الدولية وأنها تعمل على الحد من التجارة العالمية مع أن ممرات تيران وخليج العقبة ما هي إلا مناطق مصرية عربية خاضعة مباشر فيها مصر سبادةها الإقليمية قبل كل شيء آخر .

هذا أى أن ميناء ابلان الذى يدعى إسرائيل أنه سيفتح لها طريق التجارة والنى نريد من مصر أن ننازل عن حقوقها في سبيل وصول السفن اليه عبر خليج العقبة ما هو إلا أرض معتصبة من العرب على أثر الحرب الفلسطينية يطلق عليها (أم الرشرش) وكان الفضل في حصول إسرائيل على هذه البقعة للجنرال جلوب الذى اتفق مع اليهود على تسليمها إياه فى ليلة سوداء . . وبعد العدوان الثلاثى حاولت إسرائيل أن تجعل من هذا الميناء « شيئا مذكورا » بمعاونة الغرب وذلك حتى ترهم العالم مرة أخرى أن هناك ميناء . . وأنه صالح لرسو السفن . . وأنه سيغنى العالم عن قناة السويس . وفى يوم ١٩ يناير تقدمت الكتلة الأفريقية الآسيوية بمشروع قرار إلى الجمعية العامة في هذا الصدد وقد وافقت الجمعية عليه وهذا هو نص القرار :

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٧ :

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار الآسيوى الافريقى بوجوب امتثال اسرائيل للقرارات السابقة الخاصة بانسحاب قواتها من الأراضى المصرية . وكان ذلك بأغلبية ٧٤ صوتا ومعارضة صوتين وامتناع دولتين هما : كوبا - كوستاريكا عن التصويت .

وانفردت فرنسا واسرائيل بمعارضة الفقرة الخاصة بإبداء الأسف والقلق لعدم تنفيذ القرارات السابقة الخاصة بانسحاب القوات الاسرائيلية .

ويقضى المشروع بأن يبذل همرشولد جهودا لحمل اسرائيل على الامتثال الكامل لتلك القرارات ، على أن يقدم تقريره عن ذلك الى الجمعية خلال خمسة أيام .

مؤامرات اسرائيل :

ولما شعرت اسرائيل بحرج موقفها واصرار الأمم المتحدة والرأى العام العالمى على انسحابها من الأراضى المصرية وعدم الاستفادة من عدوانها على مصر . راح بن جوريون كما هى العادة يلجأ الى الحيل لعدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة أو على الاقل لابطال مفعوله .

وتنفيذا لهذه السياسة أقحم بن جوريون مسألة العقبة اقحاما فى المسألة المعروضة على هيئة الأمم . وذلك فى خطاب ألقاه فى الكنيست يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٥٧ قال فيه :

اننا لا نفكر فى احتلال ساحل سيناء بصورة دائمة وانما نحن نريد الجلاء عنه فى أسرع وقت ممكن بعد أخذ الضمانات الكافية

الناجعة بعدم عرقلة حرية الملاحة الاسرائيلية والدولية التي ضمنت الآن في هذا الممر البحري الدولي .

ويمكن تأمين حرية الملاحة في مضائق ايلات والبحر الأحمر اذا وقعت الدول الأربع الواقعة على سواحل المضائق (اسرائيل والأردن ، والسعودية ، ومصر) على اتفاق يتضمن حرية الملاحة لكل سفينة دون استثناء وإذا كان هذا الأمر متعلدا في الوقت الراهن فعلى الأمم المتحدة أن تقرر وجوب بقاء القوات الدولية لتأمين حرية الملاحة على الا تغادر تلك القوات المنطقة الساحلية الا بعد تأمين التوصل الى تسوية شاملة بين اسرائيل ومصر او الى ان يتم التوصل الى تسوية خاصة لمشكلة حرية الملاحة في الخليج توافق عليها اسرائيل أيضا .

رأى ج . ع . م

وفي ٢ فبراير القى الدكتور محمود فوزى خطابا طلب فيه من الامم المتحدة الا تسمح للمعتدين بأن يفرضوا أية شروط وكان مما قاله :

ان سجلات الأمم المتحدة تبين بجلاء ان الجيش الاسرائيلي قد شن أكثر من ٦٠ هجوما على مصر منذ ١٩٤٩ ، أى منذ أن وقع اتفاق الهدنة ، في حين أنه لم يحدث أن شنت القوات المصرية أى هجوم من هذا النوع على اسرائيل ، كما تشير بذلك سجلات الامم المتحدة أيضا .

واستطرد فقال : انه يجدر بالجمعية العامة الا تحول اهتمامها عن المسألة الخطيرة المعروضة عليها بمحاولة البحث في الوقت الحاضر في بعض المشاكل القائمة حولها منازعات قانونية ، كمسألة حق المرور (البرىء) في خليج العقبة .

ومضى يقول : ان الجيش الاسرائيلى شن هجوما كبيرا على مصر فى ٢٩ اكتوبر الماضى ، وان مصر ابدت ولا تزال تبذل استعدادها للوفاء بشروط اتفاق الهدنة .

ثم قال: وفى وسع الجمعية العامة اذا استمرت اسرائيل فى تحدى قرارات الامم المتحدة بالبقاء فى الاراضى المصرية ان تلجأ الى فرض عقوبات اقتصادية على اسرائيل وأن توقف الوفد الاسرائيلى وتمنعه من الاشتراك فى الجلسات والمناقشات او ان تطرد اسرائيل من عضوية الامم المتحدة ، وطلب من الجمعية العامة الا تخلق سابقة تسمح للمعتدين بأن يفرضوا أية شروط .

وأشار وزير خارجية مصر الى انشاء قوة الطوارئ الدولية وقال ان هذه الخطوة هى الطريق الصحيح ، طبقا للمادة ٤٣ من ميثاق الامم المتحدة كما قال ان أغلبية الجمعية العامة تؤيد فكرة تمكين هذه القوة من اثبات فائدتها وضرورة اخذ تدابير فعالة ضد العدوان . وقال الدكتور فوزى ان الازمة الحالية تضع أمام الجمعية وأمام العالم أجمع مسائل فى منتهى الخطورة ولا مفر منها، ثم تساءل اذا كانت الجمعية ستقف موقفا سلبيا بينما اسرائيل ماضية فى عدوانها وعما اذا كانت الجمعية ستكتفى بمجرد اصدار قرارات غير فعالة ، قرار بعد قرار . أم انها ستعمل على تنفيذ ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق باتخاذ تدابير ضد العدوان وهى تدابير تتضمن اجراءات عسكرية واجراءات اقتصادية ووقف العضوية والطرده من الجمعية العامة .

ثم قال انه لعمل هدام ومدمر للغاية اذا استخدمت قوة الطوارئ كأداة للسيطره الجماعية وللضغط على ضحية العدوان، بدلا من ان تستخدم لمساعدة الضحية . وطالب بأن تبقى القوة الدولية فى حدود اختصاصها القانونى الذى حددته الجمعية العامة عندما قررت انشاءها .

ولما أخذت إسرائيل تسوف في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة وتبين في وضوح هدفها في الحصول على كسب من وراء عدوانها أصدرت . الجمعية العامة قراراً في ٢ فبراير يقضى بانسحابها وبوضع قوة من الطوارئ في منطقة خليج العقبة . . وأما نص القرار كله فهو . .

وافقت الجمعية العامة على أمرين :

أولهما : يقضى بوجوب انسحاب إسرائيل فوراً من الأراضي المصرية والرجوع إلى ما وراء خطوط الهدنة وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه بأغلبية ٧٤ صوتاً ، وعارضته فرنسا وإسرائيل وامتنعت هولندا ولوكسمبرج عن الاقتراع .

ثانيهما : يقضى بتكليف السكرتير العام للأمم المتحدة الإشراف على اخراج إسرائيل من قطاع غزة وعلى مرابطة قوات الطوارئ الدولية على طول خط الهدنة وارسائه وحدات من تلك القوة إلى منطقة خليج العقبة . وقد وافقت الجمعية على هذا المشروع بأغلبية ٥٦ دولة وامتنعت ٢٢ دولة عن الاقتراع .

على أنه بالرغم من صدور هذا القرار الصريح الدامغ لإسرائيل فقد اجتمع بن جوريون بوزرائه في اليوم التالي وتقرر ابقاء قوات الاحتلال في منطقة غزة وعلى خليج العقبة وذلك لأن إسرائيل لم تحصل على ضمان ما لوقف العمل بحق الدولة المحاربة من جانب مصر وحصار إسرائيل عن هذا الطريق .

واصلت الأمم المتحدة بعد ذلك البحث في تحدى إسرائيل لقراراتها وتقدمت مصر والدول العربية والآسيوية تطالب بفرض عقوبات مختلفة على إسرائيل تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة .

وفي ٦ فبراير أعلن الرئيس ايزنهاور في مؤتمر صحفي بأنه يعتقد أن إسرائيل ستسحب من قطاع غزة ومنطقة خليج العقبة إذا

لابد أن تنفذ قرارات الامم المتحدة فى هذا الشأن وأضاف بأن أمريكا تؤيد الامم المتحدة فيما تتخذه من قرارات فيما يتعلق بالانسحاب .
وفى اليوم التالى صرح المستر دالاس وزير خارجية أمريكا بأنه يرى أن محكمة العدل الدولية هى التى يمكن أن تبت فيما اذا كان مضيق تيران يعتبر ممرا دوليا أم انه يدخل فى المياه الاقليمية لمصر على أن بن جوريون أخذ يعلن المرة تلو المرة رفضه لنداءات الانسحاب من الاراضى المصرية دون الحصول على ضمانات فى الوقت الذى أخذت فيه الكتلة الآسيوية الافريقية فى مطالبة الجمعية العامة بفرض العقوبات على اسرائيل .

وفى ٢٨ فبراير أصدر اقطاب العرب الاربعة - سعود والقوتلى وحسين وعبدالناصر - المجتمعون فى القاهرة بيانا مشتركا جاء فيه أنهم يرون ضرورة العمل على انسحاب اسرائيل فورا الى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد أو شرط مع التمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة وبسيادة العرب على أراضيه ومياهم الاقليمية .

كلمات .. امام الجمعية العامة

وفى يوم اول مارس عقدت الجمعية العامة جلسة هامة وكان من الكلمات التى القيت فيها وتعبّر عن وجهات النظر المختلفة :

جولدا ماير : لقد صرحنا عدة مرات بأنه ليست لاسرائيل أية مصالح فى الاراضى الواقعة على الساحل الغربى لخليج العقبة وقد كان هدفنا الوحيد هو تأمين انسحاب القوات الاسرائيلية واقرار حرية الملاحة لاسرائيل والملاحة الدولية فى خليج العقبة ومضايق تيران .

وقالت ان حرية الملاحة لها أهمية قومية حيوية بالنسبة لاسرائيل وهى ذات أهمية قانونية للدول البحرية ولدول عديدة

يتوقف اقتصادها على التجارة والملاحة بين البحر الاحمر - والبحر الابيض المتوسط ولقد ظهر أخيرا اعتراف واسع متزايد بأن خليج العقبة يضم مياهها دولية يجب أن تتمتع بحرية الملاحة البريئة .

وأضافت أن فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا أعطى أبا ايان سفير إسرائيل في يوم ١١ فبراير سنة ١٩٥٧ بيانا حول خليج العقبة ناقش فيه حقوق الدول في الخليج وصرح فيه باستعداد الولايات المتحدة لمباشرة هذه الحقوق باسمها وللاشتراك مع الدول الأخرى في الحصول على الاعتراف العام بهذه الحقوق .

ومضت جولدا ماير تقول : وقد علمت إسرائيل باغتيال بعد ذلك أن دولا بحرية كبيرة أخرى على استعداد للاشتراك في المبدأ الذي أعلنته مذكرة الولايات المتحدة في ١١ فبراير وانها تعتزم أيضا مباشرة حقوقها في الملاحة الحرة البريئة في مياه العقبة .

وقالت جولدا ماير : ان قرار الجمعية العامة الصادر في ٢ فبراير الماضي كان يدعو الى ارسال قوات الطوارئ الدولية الى منطقة المضائق عند انسحاب إسرائيل وأن مهام تلك القوات تتضمن كما قال مندوب الولايات المتحدة منع الاعمال الحربية . وقالت ان إسرائيل كانت معنية بما قد يحدث اذ سحبت قوة الطوارئ الدولية في ظروف قد تتسبب في التدخل في الملاحة الحرة البريئة وبذلك تتجدد أعمال العدوان لان مثل هذا الايقاف قبل الاوان للاجراءات الوقائية التي اتخذتها الامم المتحدة لمنع الاعمال الحربية قد يعطل المصالح الدولية الهامة ويهدد السلام والامن .

وأشارت وزيرة خارجية إسرائيل الى تأكيدات المسيو همرشولد في ٢٦ فبراير الماضي التي جاء فيها ان أي اقتراح بسحب قوة الطوارئ الدولية يجب أن يعرض أولا على اللجنة الاستشارية وبذلك يعطى الجمعية العامة فرصا للتأكد من عدم حدوث تغييرات فجائية تزيد من احتمالات وقوع الاعمال الحربية .

ثم دلت جولدا ماير الاحتفاظ بقوة الطوارئ الدولية في مضائق تيران حتى تتأند الظروف السلمية عمليا .
وقالت ان حكومتى على ثقة من أن المرور البرىء للملاحة الاسرائيلية والدولية سيستمر سائدا بعد الانسحاب .
وأضافت ان سياسة اسرائيل تنادى بأن خليج العقبة مياه دولية وان اسرائيل من جانبها لن تقوم بأى عمل من شأنه أن يعرقل المرور الحر البرىء لسفن الدول العربية المتوجهة للموانئ المصرية أو الى أية جهة أخرى .
وقالت ان اسرائيل ستحمى السفن التى تحمل علمها وتمارس حق الملاحة الحرة البريئة فى أعالي البحار والمياه الدولية .

كأبوت لودج :

عرض ماسبق أن قالت أمريكا عن خليج العقبة وهو أنها على استعداد لاستخدام حق المرور بحريه فى تلك المنطقة وأنها ستتعاون مع غيرها من الدول لكفالة المرور البرىء فى الخليج . وقال لودج (وأحب أن أنوه الآن بأنه يتعين على اسرائيل ومصر أن تحترما التزاماتهما الدولية وفى ذلك اتفاق الهدنة ، ومتى أتمت اسرائيل الانسحاب طبقا لقرارات الجمعية العامة فلن يكون هناك مبرر لأى من الطرفين المشتركين فى اتفاقية الهدنة أن يستخدم حقوق الدولة المحاربة وذلك مراعاة للأجراءات التى تتخذها الامم المتحدة لمعالجة الموقف .

وقال :

واذا حدث بعد انسحاب اسرائيل استئناف الأعمال العدوانية أو خرق من جانب أى من الطرفين لالتزاماته الدولية، وفيها اتفاق الهدنة فعندئذ تنشأ حالة ينبغى للامم المتحدة أن تبحثها .
وستتشاور الولايات المتحدة مع غيرها من أعضاء الامم المتحدة

للنظر فى التدابير التى ترى هى أو الامم المتحدة اتخاذها بغية إعادة اقرار السلام والعلاقات الطيبة طبقا لمبادئ العدالة والقانون الدولى .

كريشنامينون :

قال ان خليج العقبة تجرى فيه مياه اقليمية تابعة للمملكة العربية السعودية ودابعة لمصر . وان اتساع فم الخليج لايزيد على تسعة أميال أى أنه يعل بحوالى ١٢ ميلا عن اتساع الخليجان التى يعدها القانون الدولى خليجانا دولية . فكيف يمكن أن يكون خليج العقبة ممرا دوليا .

وراح كريشنامينون يعدد الخليجان الاقليمية فى العالم ، الخليجان التى لم تنطبق عليها الصبغة الدولية. وقال ان هناك خليج نهر هدرسون فى كندا . وخليج « ديلادير » فى أمريكا . وخليج « زايدردي » ، وخليجانا أخرى كثيرة فى فنلندة وفى غيرها من دول العالم وكلها خليجان اقليمية فلماذا نعتبر خليج العقبة وحده ممرا مائيا دوليا .

وقال كريشنامينون ان تفسير وضع خليج العقبة سوف ينير الشكوك فى وضع بقية الممرات الدولية . فان مصر والمملكة العربية السعودية تستطيعان بمقتضى اتفاق بينهما أن تغلقا خليج العقبة اذا شاءتا ، ان لهما كل الحق فى أن تفعل ذلك . لقد أعلنت أمريكا مرة أن السفن اليابانية والروسية تمر عبر خليج هدرسون وأن الخليج مفتوح أمام جميع السفن . ولكن هل تستطيع هذه السفن أن تمر فعلا عبر هذا الخليج بدون موافقة الحكومة الكندية ؟

واسمعرض كريشنامينون الخلاف فى رأى على المياه الاقليمية والنزاع المرنب على دعوى دول أمريكا الجنوبية التى تصر على أن مياهها الاقليمية تمتد الى مسافة ٢٠٠ ميل فى البحر .

ثم قال كريشنامينون : « ترى هل يمكن حل هذه المنازعات والمشاكل بوسائل الضغط والتهديد ؟ » .

وقال كريشنامينون انه اذا ارادت اية دولة ان تتمتع بحق المرور البريء يجب أولا أن تثبت براءتها . كما قال « أنا واثق أن فرنسا ستكون أول دولة تؤيد النظرية القائلة بأن خليج العقبة ممر دولي . ولكنى أود أن أقول لكم أن هذا التفسير سوف يثير مشاكل دولية لا حد لها وخاصة بالنسبة لدول شبه جزيرة اسكنديناوة التى تكثر فيها الخلجان والممرات الدولية .

وفضلا عما قاله مندوب الهند فان مزاعم اسرائيل لا سند لها اللهم الا أطماع الصهيونية . لأن حجتها لا تستقيم فيما يتعلق بالمرور فى المياه المصرية وفى خليج العقبة لأن مبادئ القانون الدولى تؤكد أن للدولة الواقعة على مداخل الخلجان حقوق السيادة المقررة لها على اقليمها أى على أرضها والمياه الملاصقة لها .

وقد انتهت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى المصرية بما فى ذلك منطقة خليج العقبة - دون قيد أو شرط .

رأى الولايات المتحدة

وقد أوضح السيد دالاس وجهة نظر أمريكا فى مسألة خليج العقبة فى مؤتمر صحفى عقده عقب الانسحاب فى يوم الثلاثاء ٥ مارس ١٩٥٧ فقد سأل أحد الصحفيين :

« لقد سمعتم خطاب لودج وبعض الوثائق الأخرى على أنها معبرة عن موقف الولايات المتحدة فهل تعنون أن هذه الوثائق العلنية تمثل وعودا أو تأمينات أو ضمانات أو بماذا تصفونها ؟

فاجاب بأن هذه الوثائق فى معظمها بيانات تمثل ما نعتقد أنه وجهة نظر القانون الدولى تجاه المسألة وعلى وجه التحقيق فيما ينعلو بمدخل خليج العقبة وما نقوله عن هذه الجهة هو الرأى الذى اتخذناه دائما من أن هذا هو ممر الى منطقة مياه دولية وهو فى الحق نفس الرى الذى اعربت عنه الحكومة المصرية ردا على استفسار من الولايات المتحدة ويرجع هذا على ما اظن الى عام ١٩٥٠ . ولما سئل دالاس : ان سياستنا والسياسة الانجليزية والفرنسية تجاه الصفة الدولية لمضيق تيران متعارضة مع بيانات الهند وعدة دول عربية وتتعارض الآن مع البيان الذى تلاها من جانب مصر من أنها تعتبر هذه المضائق مياه قومية ونحن نختلف فى هذا - فما هى الخطوة وما هى الطريقة لتسوية هذه المسألة ؟ أجاب :

« لا أريد أن أقفز بسرعة الى النتائج فأقول اننا على خلاف حقا فهذه مسألة فى غاية التعقيد من ناحية القانون الدولى واستخدام الالفاظ فيها يجب أن يكون دقيقا جدا . صحيح أنه فى مدلول واحد للكلمة ان مضائق تيران اقليمية لأنها مضائق يقل اتساعها عن ستة أميال . وأن المنطقة المعترف بها عموما على أنها تحت الاشراف الاقليمى هى ثلاثة أميال ، ولهذا فهى من هذه الناحية مياه اقليمية، الا أن من مبادئ القانون الدولى أيضا أنه حتى اذا كانت المياه اقليمية فانه اذا ما كان منفذ المياه يشمل ممرات مائية دولية فان هناك حقوق المرور الحر البرىء فيها - وهناك بعض بيانات صدرت من مصادر مصربة على الأقل تتضمن أقوالا نوافق عليها تمام الموافقة من ناحبه أن هذه المضائق كما فلت أقل اتساعا من ستة أميال ولهذا فانها تدخل فى نطاق الحد بين ثلاثة أميال وستة على أساس قياسها من كلا الجانبين وهذا لا يقرر موضوع ما اذا كان يقوم جل المرور فيها أو لا يقوم على اننا سنمثل لآى قرار تصدره محكمة العدل الدولية .

بيان اسرئيل امريكي

وعقب ان تسلمت مصر الاراضى المصرية فى قطاع غزة قصدت
وزيره خارجيه اسرئيل الى الولايات المتحده الامريكيه . . وبعد
محادثات مع مستر دالاس صدر بيان مشترك بينهما يوضح وجهه
النظر الامريكيه الاسرائيليه ونصه الآتى :

« لقد بحثت وزيره خارجيه اسرئيل جولداماير مع وزير
الخارجيه الامريكيه دالاس اليوم مختلف النواحي الخاصه بالموقف
الحاضر فى قطاع غزة عقب انسحاب القسوات الاسرائيليه وفقا
لقرارات الامم المتحده .

ولقد أعربت جولدا ماير عن قلقها الشديد لعودة مصر الى غزة
واعادة سيطرتها على المنطقه فضلا على تخفيض مسئوليات الامم
المتحده هناك ، ولقد أشارت وزيره الخارجيه الاسرائيليه الى الخطوره
التي تنظر بها اسرئيل الى هذا الموقف مؤكده انه يتعارض مع
ما افترضته وتوقعته هي وغيرها من الامم المتحده فى أول مارس وما
بعد ذلك التاريخ . كما أعربت عن قلقها بالنسبة للأنباء والبيانات
الخاصه بفرض قيود على الملاحة الاسرائيليه فى قناة السويس وخليج
العقبه وتمسك مصر بحاله الحرب .

وقد أكد المستر دالاس ان سياسة الولايات المتحده فيما يختص
بهذه المسائل ما زالت كما أعربت عنها امريكا ولا سيما فى الخطاب
الذى ألقاه السفير هنرى كابوت لودج فى الجمعيه العامه للامم المتحده
فى أول مارس وفى رساله الرئيس ايزنهاور الى الرئيس بن جوريون
فى ٢ مارس . وقد أشار الوزير الى أن الولايات المتحده مهتمه
بالتطورات الحاضره وهى على اتصال وثيق بالمستر همرشولد ،
السكرتير العام للامم المتحده وأعضاء الامم المتحده الآخرين ، وأضاف
ان الولايات المتحده ستستمر فى استخدام نفوذها للوصول الى

السلام والهدوء وتقادى أى موقف يحبط الجهود العظيمة التى بذلتها
الجماعة الدولية لتسوية النزاع القائم وفقا لمبادئ ميثاق الأمم
المتحدة .

وقال دالاس ان الولايات المتحدة نفق موقفا حاسما بالنسبة
للآمال والتوقعات التى كانت قد أعربت عنها بشأن الموقف الذى
يجب أن يسود فيما يتعلق بمباشرة الأمم المتحدة مسئوليتها فى
غزة والمرور البحرى والبرى فى مضائق تيران لسفن جميع الدول
وفقا للقانون الدولى وتسوية مسألة قناة السويس على أساس
المبادئ الستة التى أقرها مجلس الأمن وقبلتها مصر .
ولقد أعرب الطرفان عن استعدادهما للاستمرار فى التشاور
بشأن هذه المسائل .

وجهات نظر مختلفة أخيرة ..

أمريكا :

أكد دالاس مرة أخرى فى يوم ٢٦/٣/١٩٥٧ ان الولايات
المتحدة تريد أن ترسى قواعد حرية المرور البرى عبر مضيق تيران
الى خليج العقبة ولكنه رفض أن يقول متى وكيف سيتم ذلك .
وقال انه يعتقد انه من المهم أن تسعى الأمم المتحدة للحصول
فى وقت قريب على رأى استشارى من محكمة العدل الدولية بشأن
حق المرور فى المضيق وأعاد التأكيد بأن الولايات المتحدة تعتقد فى
وجود حق حرية المرور الا اذا حكمت محكمة العدل الدولية بعكس
ذلك .

كما صرح الرئيس ايزنهاور فى ٢٧/٣/١٩٥٧ بأنه فيما يختص
بالأنباء القائلة بتحريك القوات السعودية الى حافة خليج العقبة فقد

قال انه يشك فى آن لهذا الاجراء أهمية كبيرة بالنسبة لاستخدام الخليج لان المرور من جانب الجزء الغربى أو المصرى أكثر من المرور من ناحية الساحل السعودى الشرقى .

فرنسا :

وقد صرح كريستيان بينو وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت خلال مناقشة السياسة الخارجية فى الجمعية الوطنية بأن الولايات المتحدة وافقت خلال محادثات ايزنهاور - جى موليه فى واشنطن على السماح لاسرائيل بشحن الحرب على مصر اذ أطلقت النار على سفنها فى مدخل خليج العقبة .

تم قال بينو ان أمريكا عدلت هذا الاتفاق الخاص فى بيانها فى الامم المتحدة بعد ذلك كما أجرت تعديلات كثيرة هامة بشأن حقوق اسرائيل فى الشرق الاوسط فلقد اقترحنا أن نعرف للحكومة الاسرائيلية بالحق فى تطبيق المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة وأن هذا الحل وافقت عليه الامم المتحدة وكان مرضيا جدا لأنه لا يثير مشكلات فقهية خطيرة أو صعوبات فى التطبيق .
وأكد بينو فى النهاية أن اسرائيل ستتبع أى تدخل عسكرى مصرى بنار عاجل فعال .

الاتحاد السوفيتى :

أنذرت روسيا فى ٢٨ مارس اسرائيل وفرنسا بأن قيامهما بأى عدوان عسكرى جديد ضد مصر سيؤدى الى حالة خطيرة تهدد بحدوث نزاع مسلح على نطاق واسع . وستكون له عواقب وخيمة على قضية السلام .

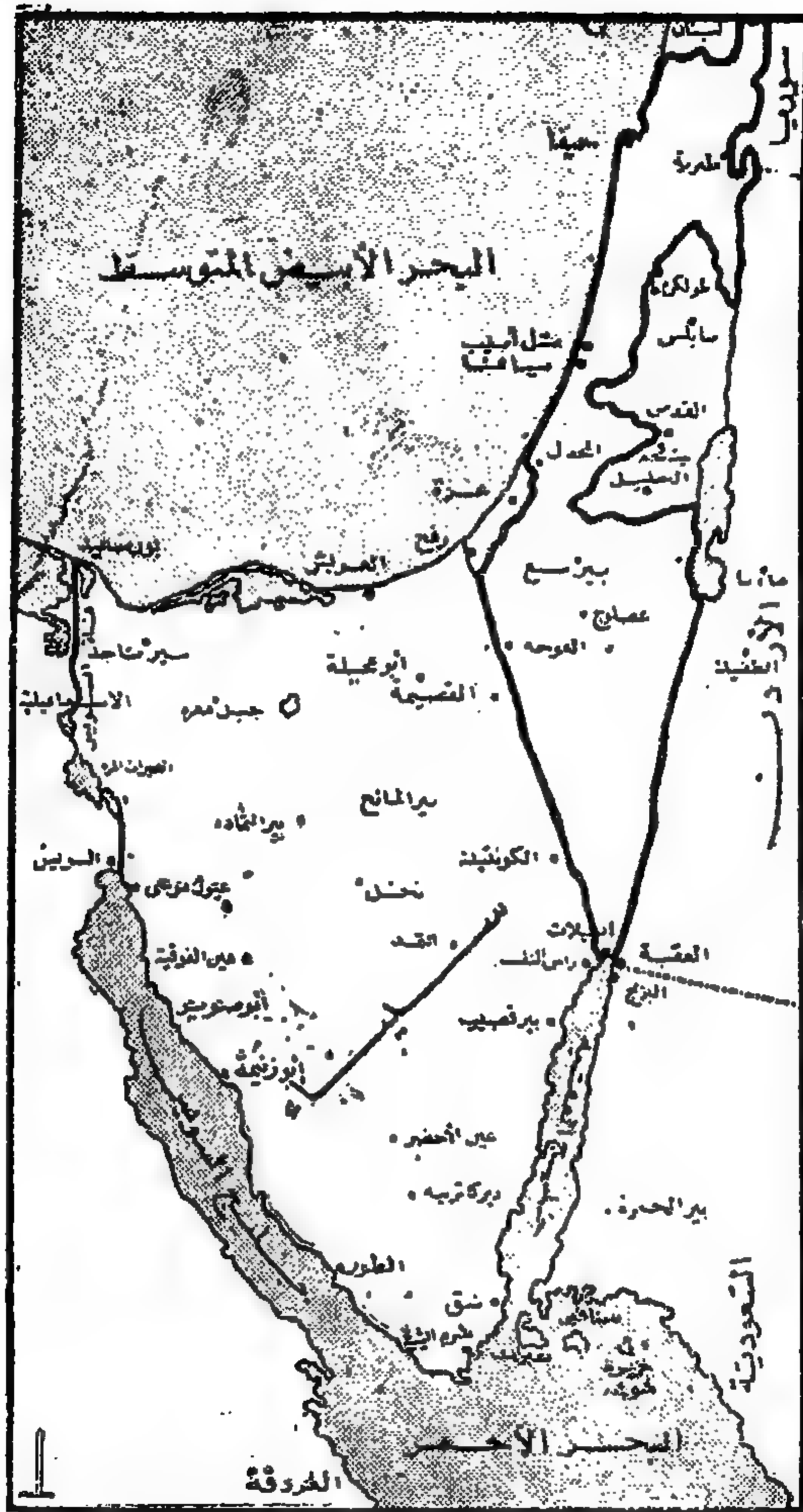
وجاء فى الانذار الروسى ان المستعمرين لا يزالون يلعبون بالنار
ويستخدمون اسرائيل كأداة للقيام بعمل استفزازى خطير ضد مصر
والبلاد العربية الاخرى ، بدليل التصريحات التى أدلى بها أخيراً
بعض الساسة الاسرائيليين والأنباء التى نشرتها الصحف الفرنسية
فى الفترة الاخيرة ، وهى تصريحات وأنباء تدل على استمرار
الاستعدادات فى اسرائيل للقيام بعدوان جديد على مصر .

وأشار الانذار الى تصريح بن جوريون بأن اسرائيل ستحقق
مطالبها بالقوة فيما يتعلق بالملاحة فى خليج العقبة اذا لم تقبل مصر
الشروط الاسرائيلية فى هذا الشأن .

كما جاء فى الانذار ان شن عدوان على مصر سينشئ حالة
خطيرة تعد تهديدا مباشرا بوقوع نزاع مسلح على نطاق واسع
وسيكون لذلك عواقب وخيمة على قضية السلام .

وقد ألقى فلاديمير باركوفسكى ، مستشار الوفد الروسى فى
الامم المتحدة ، محاضرة فى الولايات المتحدة الامريكية تطرق فيها الى
مسألة خليج العقبة الذى طالبت اسرائيل بحق استخدامه ، فقال :

«ان الروس يرون أن الخليج من المياه الداخلية للدول العربية،
وان حل مشكلة الملاحة فى المياه الداخلية حق من حقوق السيادة
لتلك الدول .. يعنى الدول العربية .



خريطة شبه جزيرة سيناء وخليج القبة حيث تلتقي مصر والسعودية والأردن ..
انه خليج عربي مائة مائة في المائة

• • وبعد • •

أما بعد • •

فنستطيع أن نستخلص مما سبق جميعه الحقائق التالية :

أولا :

انه من مجرد النظر الى خريطة المضائق ينضح ان المضيق بين
نيران وساحل سيناء لايزيد على أربعة أمبال بحرية. وبالتالي يعتبر
- طبقا للتشريع المصرى الذى لا غبار عليه من وجهة نظر القانون
الدولى العام - مياهها اقليمية للحكومة المصرية • •

وما يقال عن هذا المضيق بصدق أيضا على المضيق الذى بين
نيران وصنافير •

ثانيا :

بالنسبة للمضيق بين صنافير وأرض الحكومة السعودية
الساحلية يبدو الأمر أيضا سهلا، فهو أقل من مضيق تيران اتساعا •
ونظرا لتماثل تشريع السعودية مع التشريع المصرى فيما
يختص بتحديد المياه الاقليمية فان ذلك المضيق يعتبر مياهها اقليمية
للسعودية • •

ومن المعروف أن وجهة نظر هذه الحكومة متفقة تماما فى هذه
المسألة مع وجهة نظر الحكومة المصرية •

ثالثا :

ان الطريق الى محكمة العدل الدولية يجب أن ينظر اليه على أساس الاعتبارين الآتيين :

(أ) عدم قبول مصر أو أى دولة عربية الولاية الجبرية مما يتعين معه اتفاق الطرف الآخر الموجه ضده أو الموجه منه الادعاء ..

ومن يكون الطرف الآخر .. ؟

ان اسرائيل لا حق لها فى شىء .. حتى يمكن أن تعد طرفا فى دعوى أمام محكمة العدل الدولية ..

(ب) ان اسرائيل قد أعلنت مقبلا - فى ٢٧/٣/١٩٥٧ - عدم خضوعها لقرار المحكمة الذى قد يصدر فى القضية .. وقد سبق ايضا عدم جدوى الالتجاء الى مجلس الأمن فى أحوال الامتناع عن التنفيذ ..

رابعا :

انه لا يبقى الا أن تستعمل مصر والبلاد العربية الأخرى الحقوق المقررة لها وفقا للعرف والقانون الدولى .. وذلك حفظا لكيانها وأمنها وسلامتها .. اذ ليس هناك من عرف أو قانون يبيح لدولة معادية المرور بمياه اقليمية للدولة أو الدول التى تعادىها .. اذ أن معنى ذلك هو تهيئة كل أسباب ووسائل الاستعداد للدولة المعادية حتى تهاجم الدولة أو الدول الأخرى وتعتدى على أمنها وسلامتها .. كما فعلت اسرائيل من قبل أكثر من مرة وكما يدل سجل اعتداءاتها الضخم على مصر ..

.. وبعد .. فمن يجرؤ على القول بأن مرور السفن الاسرائيلية أو التى تشايح اسرائيل فى مضائق تيران سيكون بريئا .. ؟

الموقف فى الشرق الأوسط وموضوع العقبة

فى خطاب

الرئيس جمال عبد الناصر

بتاريخ ٢٢/٥/١٩٦٧

البلد كلها بتبص لكم النهارده .. الامة العربية كلها بتؤيدكم .. من الواضح ان الشعب كله فى هذه الظروف بيؤيدكم تأييد كامل ، وينظر اليكم على أساس أن قواته المسلحة هى أمله فى هذا الوقت .. ومن الاكيد أن الامة العربية كلها أيضا . تؤيد قواتنا المسلحة فى هذه الظروف ، التى تمر بها كل الامة العربية .

اللى بدى أقوله ، اننا الآن فى سنة ١٩٦٧ احنا .. ما احناش فى سنة ٥٦ بعد العدوان الثلاثى ، اتقال كلام كثير .. وكانت الاسرار كلها غامضة .. واسرائيل ، وقادة اسرائيل ، وحكام اسرائيل ، تبجحوا جدا بعد سنة ٥٦ . وأنا قرئت كل كلمة ، انكبتت عن ٥٦ وأيضا أنا عارف ايه الى حصل فى سنة ٥٦ .. فى سنة ٥٦ وفى يوم ٢٩ أكتوبر بالليل ، بدأ العدوان الاسرائيلى علينا وفى يوم ٣٠ بدأ القتال، وتلقينا الانذار الانجليزى الفرنساوى، الى كان بيطالبنا بالانسحاب غرب قنال السويس بعدد من الاميال .. وفى يوم ٣١ بدأ الهجوم الانجليزى الفرنساوى علينا .. وبدأت الغارات الجوية المغرب .. وفى نفس الوقت تم انسحاب جميع قواتنا من سيناء الى داخل مصر .. اذن فى سنة ٥٦ ماكانش ابدا لينا فرصة ان نقاتل اسرائيل .. احنا قررنا الانسحاب ، قبل أن يبدأ القتال الفعلى مع اسرائيل . ولم تستطع اسرائيل فى هذه الاوقات - رغم قرارنا بالانسحاب - انها تستولى على أى موقع من مواقع

قواتنا . الا بعد ان تركناه . . ولكنهم طنطنوا بعد كده . واتكلموا
وتبجحوا . . وقالوا . حملة سيناء . . و « معركة سيناء » والكلام
ده كله . . كل واحد فيكم يعرفه . ويمكن هم صدقوا أنفسهم -
النهارده بعد عشر سنين . بعد أكثر من عشر سنين انكشفت كل
الأمور الخفية . . أهم حاجة لما جابوا بن جوريون لفرنسا ، علشان
يشغلوه ككلب للاستعمار . ويبتدى العملية . . بن جوريون رفض
اى شىء . الا اذا اخذ ضمان كتابى أنهم يحموه من قاذفات
القنابل المصرية ومن القوات الجوية المصرية - ده كله النهارده
مش سر . . كل العالم يعلمه . وعلى هذا الاساس أرسلت
له فرنسا طائرات مقاتلة . . وعلى هذا الاساس تعهدت بريطانيا
لبن جويون ، انها تضرب المطارات المصرية من أول لحظة ، بعد ٢٤
ساعة من العدوان . . ده يبين اد أيه هما فعلا كانوا بيعملوا حساب
للقوات الجوية المصرية .

بن جوريون نفسه ، قال ان عنده المثلث حيفا - القدس -
تل أبيب ، الى هره يمثل ١/٣ سكان اسرائيل ، ولا يجرؤ أنه يقوم
بأى عدوان على مصر ، خوفا من القوات الجوية المصرية ومن قاذفات
القنابل المصرية . . فى هذا الوقت ، كان عندنا الاليوشن القاذفة
. . وكان عددها قليل . . ولسه يدوبك متسلحين بيها - النهارده
عندنا كثير والفرق بين امبارح والنهارده . . بين سنة ٦٧ وسنة
٥٦ فرق كبير - . . بنقول الكلام ده ليه ؛ بقول الكلام ده . . بقول
احنا النهارده فى مواجهة مع اسرائيل - اسرائيل النهارده مامعهاش
بريطانيا وفرنسا زى ما كانت معاها سنة ٥٦ . . معاها أمريكا
بتؤيدها وتمدها بالسلاح - ولكن الكلام اللى اتعمل سنة ٥٦
. . التآمر الى حصل سنة ٥٦ ، مش ممكن العالم يقبل انه يعود
مرة أخرى .

وجها لوجه مع اسرائيل

من سنة ٥٦ لغاية النهارده بتتججج اسرائيل . . ويقولوا

التدريب الممتاز والكفاءة .. ومن وراها الغرب ، وصحافة الغرب ،
ويأخذوا من « حملة سيناء » - الى هي ماكانتش أبدا معركة -
لأن احنا كنا بننسحب في هذا الوقت بنوجه انجلترا وفرنسا -
احنا النهارده عندنا الفرصة لكي نبين الحقيقة .. عندنا الفرصة
فعلا ، علشان العالم يرى الأمور على حقيقتها .. نحن وجهنا لوجه
مع اسرائيل - اسرائيل كانت بتهدد بالعدوان وكانت تتبجح في
الايام الاخيرة .

يوم ١٢ مايو ، بدأ أول تصريح بشكل وقح جدا - الواحد لما
يقرا هذا التصريح . يعتقد ان هؤلاء الناس وصل بهم التبجح
ووصل بهم الفرور . بحيث لا يمكن لنا ان نسكت عليه ..
التصريح بيقول : ان القادة الاسرائيليين أعلنوا انهم سيقومون
بعمليات حربية ضد سوريا من أجل احتلال دمشق ، ومن أجل
استقاط الحكم السوري - في نفس اليوم الى هو يوم ١٢ مايو ،
صرح اشكول رئيس وزراء اسرائيل ، تصريحات فيها تهديد عنيف
لسوريا .. وفي نفس الوقت قالت التعليقات ان اسرائيل تعتقد
ان مصر لن تستطيع انها تتحرك لأن مصر مشغولة في اليمن ..
طبعا هما بيقولوا علينا ان احنا مشغولين في اليمن . وعندنا
مشاكل في اليمن .. احنا موجودين في اليمن .. ولكن الكلام
الى هم بيقولوه علينا في اليمن - الاكاذيب اللي بيقولوها
علينا في اليمن . طوال السنين اللي فاتت صدقوها .. ويمكن
الاسرائيليين أيضا صدقوها . احنا نستطيع ان نقوم بواجبنا
في اليمن . وفي نفس الوقت ، نستطيع ان نقوم بواجبنا القومي
هنا في مصر سواء في الدفاع عن حدودنا . أو في الهجوم اذا اعندت
اسرائيل على أي بلد عربي .

اسرائيل استعدت لضرب سوريا

- في يوم ١٣ مايو وصلتنا معلومات مؤكدة أن اسرائيل تحشد

على حدود سوريا قوات مسلحة كبيرة يبلغ قوامها حوالى ١١ لواء الى ١٣ لواء وان هذه القوات وزعت على جبهتين - جبهة جنوب طبرية وجبهة شمال طبرية . وان القرار الاسرائيلى الذى اتخذ فى هذا الوقت كان ينص على القيام بعمل عدائى ضد سوريا ابتداء من ١٧ مايو . يوم ١٤ مايو اخذنا اجراءاتنا وبحثنا هذا الموضوع واتصلنا باخوانا السوريين والسوريين كان عندهم أيضا هذه المعلومات - وعلى هذا الاساس سافر الفريق فوزى الى سوريا لتنسيق الأوضاع بين مصر وسوريا وقلنا لهم ان احنا اخذنا قرار ان اذا حصل هجوم على سوريا فان مصر ستتدخل المعركة من اول دقيقة - ده الوضع اللى كان موجود يوم ١٤ ، وبدأت القوات تتحرك فى اتجاه سيناء لاختد أوضاعها الطبيعية - يقولوا امبارح فى وكالات الانباء ان هذه التحركات لابد انها كانت نتيجة لخطة محكمة موضوعة من السابق ومرتبة وانا بقول ان ترتيب الحوادث مش زى الكلام الى انا بقوله لكم دلوقت مكانش فيه تفكير ابدا قبل يوم ١٣ على أساس ان اسرائيل كما لم تتصور لم تكن تجرؤ انها تقوم بأى عمل ضد أى بلد عربى واسرائيل لم تكن تجرؤ ان تقوم وتعلن هذه التصريحات الوقحة .

بعد كده فى يوم ١٦ طلبنا سحب قوات الطوارئ الدولية بواسطة جواب الفريق فوزى ثم طلبنا بعد هذا سحب قوات الطوارئ الدولية كلية - وبدأت حملة كبيرة فى العالم تنزعها أمريكا وانجلترا وكندا يعارضون طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من مصر .

وعلى هذا الأساس فهمنا أن هناك محاولات لأن تتحول قوات الطوارئ الدولية الى قوات تخدم أهداف الاستعمار الجديد - من الواضح أن احنا حينما قبلنا وجود قوات الطوارئ الدولية لقينا أن هذه القوات دخلت مصر بموافقتنا ولا يمكن أن تستمر الا اذا استمرت موافقتنا .

ولغاية امبارح فيه كلام كثير جدا على قوات الطوارئ الدولية

وفيه حملة على السكرتير العام للأمم المتحدة لأن الرجل أخذ قرار أمين وقرار نزيه ولم يقبل الضغط الذي تعرض له من أمريكا ومن بريطانيا ومن كندا لكي يجعل من قوات الطوارئ الدولية شيء ينقذ خطط الاستعمار .

أدت واجبها بشرف

من الطبيعي وأنا بقولها النهارده بصراحة أن قوات الطوارئ الدولية إذا كانت تحولت من واجبها الاساسى الى واجب تحقيق أهداف الاستعمار كنا هنعبرها قوات معادية وكنا هنجردها من سلاحها بالقوة ونحن قطعاً قادرين على أن نقوم بهذا العمل .

أنا بقول هذا الكلام النهارده لا لأحط من قدر قوات الطوارئ الدولية ولكن لأقول لأصحاب أفكار الاستعمار الجديد اللي عايزين الأمم المتحدة تحقق أهدافهم أن مفيش دولة بتحترم نفسها مفيش دولة بتعتبر استقلالها استقلال كامل تقبل هذه الاساليب بأى شكل من الاشكال ، وفى نفس الوقت بأقول ان قوات الطوارئ الدولية أدت واجبها بشرف وأدت واجبها بأمانة وأن الأمين العام للأمم المتحدة رفض أن ينساق وراء هذه الضغوط واصدر أمره فى الحال بالانسحاب لقوات الطوارئ الدولية وعلى هذا الأساس نحن نشيد بقوات الطوارئ الدولية الى قعدت عندنا عشر سنين فى خدمة السلام ولما وجدت أن قوى الاستعمار الجديد تريد أن تحرفها عن هدفها لم تقبل وهى تغادر أرضنا نكرمها أكبر تكريم ونحييها أكبر تحية . دلوقت قوتنا وصلت الى سيناء جموع قواتنا واحنا فى حالة تعبئة كاملة سواء فى قطاع غزة أو فى منطقة سيناء احنا بنلاحظ أن الكلام كثر النهارده عن السلام .. السلام .. والسلام .. والسلام الدولى .. والأمن الدولى .. وتدخل الأمم المتحدة ..

انى آخر هذا الكلام الى طالع فى الجرايد كل يوم الصبح - طيب
يوم ١٢ مايو لما صرح رئيس وزراء اسرائيل وصرح كبار القادة
الاسرائيليين بانهم هيحتلوا دمشق واتهم هيسقطوا الحكم السورى
وانهم هيضربوا سوريا ضربة كبيرة وانهم هيحتلوا جزء من اراضى
سوريا محدش اتكلم عن السلام ولحدش اتكلم عن الامم المتحدة
ومحدش اتكلم عن الامن وكان باين انهم موافقين على الكلام اللى قالوه
الاسرائيليين واللى قالوه القادة الاسرائيليين - النهارده فيه كلام
على السلام يعنى ايه السلام وكان فيه كلام عن السلام طبعا بنقول
ان احنا ايضا بنعمل من اجل السلام ولكن هل معنى السلام ان
نتجاهل حقوق شعب فلسطين نتيجة لمضى الوقت هل معنى السلام
ان نتنازل عن حقوقنا نتيجة لمضى الوقت يقولوا النهارده بيتكلموا
عن تواجد الامم المتحدة فى المنطقة من اجل السلام هل تواجد
الامم المتحدة فى المنطقة من اجل السلام معناه ان بتفمض عن كل
شئ - الامم المتحدة اتخذت قرارات عدة لصالح شعب فلسطين
لم تنفذ اسرائيل منها اى قرار وبعدين طبعا امريكا ماحصلش
فيها هيصة ولا واحد اتكلم النهارده السناتورز الامريكان بيتكلموا
واعضاء مجلس النواب بيتكلموا والجرايد بتتكلم وكل الدنيا
بتتكلم علشان اسرائيل علشان اليهود اما العرب يفقدوا اى شئ
وقرارات الامم المتحدة اللى فى صالح العرب لم ينفذ منها اى
شئ فمعنى ده ايه ؟ محدش بيتكلم ابدا - طب فين الامم المتحدة
بالنسبة لشعب فلسطين ؟ فين الامم المتحدة بالنسبة لحقوق
شعب فلسطين ؟ فين الامم المتحدة بالنسبة للمآسى اللى جعلت
من سنة ٤٨ لغاية دلوقتى ؟ ابدا الكلام عن السلام بيكون موجود
بس حينما تتعرض اسرائيل للخطر اما اذا ضاعت حقوق العرب
وضاعت حقوق شعب فلسطين مايتكلمش حد عن السلام
ولا يتكلمش حد عن الحقوق ولا يتكلمش حد عن اى حاجة .

تأكيد سيادتنا على شرم الشيخ

اذن ، واضح أن هناك تحالف بين الدول الغربية الكبرى الممثلة أساسا في أمريكا وبريطانيا مع اسرائيل . تحالف سياسى - تحالف سياسى وهذا التحالف السياسى يدفع هذه الدول ، تدفعها وتمدها بالمعدات العسكرية .

امبارح واول امبارح كل العالم بيتكلم على شرم الشيخ وعلى الملاحة فى خليج العقبة وعلى ميناء ايلات .. النهارده الصبح انا سمعت راديو لندن بيقول ان عبد الناصر سنة ٥٦ تعهد بفتح خليج العقبة وطبعاً هذا الكلام لا نصيب له من الصحة وان هذا الكلام نقلنا عن جريدة بريطانية اسمها الديلى ميل . هذا الكلام لم يحدث .. عبد الناصر لا يمكن ان يفرط فى حق من حقوق الجمهورية العربية المتحدة وزى ماقلت ان احنا لا يمكن ان نفرط فى حيازة رمل من ارض بلدنا او تراب بلدنا .

دلوقتى انتم اخدتم مسئولية القوات المسلحة احتلت امبارح شرم الشيخ وبعدين ماهو معنى احتلال القوات المسلحة لشرم الشيخ معناه تأكيد حقوقنا وتأكيد سيادتنا على خليج العقبة .. خليج العقبة يمثل المياه الاقليمية بتعتنا المصرية . ولا يمكن باى حال من الاحوال ان احنا نسمح للعلم الاسرائيلى ان يمر فى خليج العقبة - بيهددوا بالحرب اليهود .. بنقول لهم اهلا وسهلا احنا مستعدين للحرب قواتنا المسلحة وشعبنا كلنا مستعدين للحرب ولكن لا يمكن باى حال من الاحوال ان نتنازل عن حق من حقوقنا هذه المياه هى المياه بتاعتنا (تصفيق حاد) وقد تكون الحرب فرصة علشان اليهود عشان اسرائيل وعشان راين يختبروا قواتهم مع قواتنا ويشوفوا ان الكلام الى كتبه على معركة سنة ٥٦ واحتلال سيناء كان كله كلام هجص فى هجص وكلام تخريف فى تخريف .

قواتنا موجودة في كل مكان

يقولوا انهم عايزين ينسقوا خططهم معنا لا نستطيع أن
نسق خططنا مع اعضاء الحلف الاسلامي ابدأ لأن معنى هذا ان
احنا بندي خططنا لليهود بندي خططنا لاسرائيل واحنا النهارده
في معركة جدية احنا لما قلنا ان احنا مستعدين ندخل المعركة كنا
نعنى اننا سندخل المعركة فعلا اذا تعرضت سوريا أو أى دولة
عربية اخرى للعدوان . النهارده القوات المسلحة موجودة في كل
مكان - الجيش معبأ والقوات كلها معبأة والشعب كله معبأ الشعب
كله من وراكم يدعو لكم بالليل وبالنهار ويشعر وانتم ابناؤه انكم
فخر لامته وفخر للامة العربية - الشعب العربى في مصر والشعب
العربى في خارج مصر يشعر بهذا الشعور نحوكم ونحن على ثقة
انكم ستؤدوا الامانة كل واحد فينا مستعد يموت ولا يضحى برملة
من أرض بلده وأن ده أشرف شيء لنا أشرف شيء ان احنا ندافع
عن بلدنا وبعدين مش هتخوفنا حملات الاستعمار ولا حملات
الصهيونية ولا حملات الرجعية احنا استقلينا ودقنا طعم الحرية
وبنينا جيش وطنى قوى وحققنا اهدافنا وبنينا بلدنا والنهارده
فيه حملة دعاية وحملة نفسية وحملة تشكيك ولكن احنا كل ده
نتركه ورانا ونسير في طريق الواجب في طريق النصر والله يوفقكم .
تصفيق حاد متواصل لمدة طويلة ...

الموضوعات

صفحة	صفحة
٤٤	٣
٤٥	٩
٤٨	١١
٥٢	١٤
٥٤	١٥
٥٤	١٦
٥٥	١٩
٥٨	٢٤
٦٠	٢٦
٦١	٢٦
٦٢	٢٨
٦٤	٣٢
٦٥	٣٢
٦٦	٣٤
٦٦	٣٥
٦٩	٣٦
٧١	٣٧
	٣٨
	٤٠
	٤٢

الخرائط

صفحة	صفحة
خريطة توضح المشروع الاول للقناة المقترحة ٤٨	خريطة توضح الطريق الوحيد للسفن بين تيران وساحل سيناء ١٣
خريطتان توضحان المشروع الثاني والثالث للقناة المقترحة ٤٩	خريطة مدخل خليج العقبة من ناحية الساحل الشرقى لجزيرة سيناء ٢٩
خريطة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة ٦٨	خريطة توضح مطاعم اسرائيل فى المرور بخليج العقبة ٤٧

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالمناصرة

7
Bibliotheca Alexandrina



0622897

التمن ٥ ♦ مليما